# حديث المالية Hadith El Malia

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة عن المعهد المالي | www.if.org.lb | العدد رقم ١٣ - حزيران ٢٠٠٢


## في هذا العدد


افتتاحية: مشاريع المكننة في وزارة المال

**تدريب**
- زيارة خبيرين فرنسيين إلى المعهد المالي
- نتائج ممتازة في امتحان الكفاءة اللغوية TOEIC
- المعهد المالي يستضيف موظفي مصلحة مياه بيروت
- جديد تدريب المعلوماتية
- اجتماعات لجنة تسوية ضريبة الدخل

**جديد وزارة المال**
- توطين رواتب موظفي وزارة المالية في المصارف
- موقعان على الإنترنت في حلتهما الجديدة لوزارة المالية والمعهد المالي
- "المعهد المالي بلبنان... ويسريها كمان!"
- اجتماع لمجموعة الدول الـ٢٤ G24 في بيروت

**ركن الجمارك**
- إطلاق نظام نور للخدمات الجمركية الإلكترونية
- تدريب حول حقوق الملكية الفكرية

**ركن المساحة والشؤون العقارية**

افتتاح دائرة المساحة في بيروت

**حياة الوزارة**

اجتماعيات، ترقية، تعيين، الخ

**المكتبة المالية**

جديد المكتبة المالية، كتاب من المكتبة، إحصاءات المكتبة للعام ٢٠٠٢



برعاية

SGBL
بنك سوسيتيه جنرال

في هذا العدد من حديث المالية تشديد خاص على أهمية خطط وبرامج وزارة المالية في مجال المكننة وتقنيات المعلوماتية، لاسيما في مرحلة إطلاق جملة من المشاريع الهادفة إلى تحسين مستويات خدمة المواطن وتطوير التواصل معه بشكل مستمر عن طريق استخدام المكننة وتكنولوجيا المعلومات. وتهدف هذه المشاريع إلى تعميم المكننة على وحدات وزارة المالية من خلال مشروع تطبيق تدريجي للمكننة جرت تسميته "الجزر الممكننة" وذلك في خطوة عملية لتنفيذ خطة المكننة الشاملة في الوزارة.

إن تعميم المكننة في وزارة المالية هي خطة طموحة تشمل الوزارة بكافة مديرياتها وأقسامها، وترمي إلى تدريب جميع العاملين في الوزارة على استعمال الكمبيوتر توصلاً إلى تجهيز المكاتب بجهاز كمبيوتر لكل موظف والتمهيد للانتقال بالاداء الإداري من إدارة قائمة على تخزين المعلومات على الورق إلى إدارة قادرة على استعمال قاعدة معلومات وأنظمة وشبكات اتصال حديثة مع مراعاة وتطبيق إجراءات الامن والاحتراز التي تقتضيها عملية اعتماد هذه الشبكات. والهدف من هذا المشروع هو تحسين نوعية الخدمة التي توفرها وزارة المالية للمواطنين وتطوير الإدارة العامة وتحسين مستويات الأداء فيها من خلال تعزيز المكننة والاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات عمل الوزارة في أقسامها كافة. ومما لا شك فيه أن مثل هذه الخطوة ستنعكس إيجابا على تنظيم الإدارة وعلى تبسيط سير المعاملات فيها وعلى مستويات ونوعية خدماتها وكذلك على استعمال أفضل للموارد البشرية المتاحة وخفض كلفة الإدارة بالمقارنة مع الخدمات المحققة وكذلك على تحسين مستويات وسرعة جباية مستحقات الخزينة.

إن تنفيذ الخطة في معظم مراحلها قائمة على المبادئ العامة التالية:
- خدمة المصلحة العامة بشكل أفضل من خلال تحسين نوعية الخدمة وسرعتها.
- خفض النفقات الجارية وهي نفقات بازدياد مستمر وذلك من خلال استعمال المكننة وتكنولوجيا المعلومات.
- زيادة إنتاجية العاملين في وزارة المالية وتحسين المردود من الإنفاق في الوزارة.
- توفير المعلومات للمواطنين بسرعة وسهولة ويسر من خلال المواقع التي افتتحتها الوزارة على الإنترنت.
- تمديد ساعات الخدمة بواسطة أنظمة إلكترونية لاستقبال المعاملات.
- تأمين نقاط "الخدمة السريعة one-stop shop" لاستقبال المواطن وإرشاده وتلقي الطلبات وتأمين النتائج المطلوبة.

انطلاقا من هذا المفهوم، وبدءا من العام ١٩٩٣، أطلقت وزارة المالية عدداً من مشاريع المكننة والتطوير والربط بين مختلف الدوائر على عدة مراحل. لقد تم اعتماد هذا الأسلوب نظراً لأنه لا يمكن تطبيق مكننة شاملة على دفعة واحدة أكان ذلك لعدم توفر التجهيزات والأمكنة الملائمة أو بسبب عدم توفر الأشخاص المدرّبين أو عدم كفاية القدرة الاستيعابية للدوائر المختلفة بشكل عام. لذلك وفي محصلة الأمر فقد بادرت الوزارة إلى اعتماد خطة المكننة على دفعات بحيث يجري إنجاز مكننة كل دائرة تلو الأخرى آخذة بعين الاعتبار التطور الجاري على تقنيات المعلوماتية وشريطة أن يتم ذلك بشكل متناسق ومتناغم مع المكننة في الدوائر الأخرى.

استمراراً لتلك الجهود التي بذلت على مدى السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٠، فقد وضعت وزارة المالية منذ مطلع عام ٢٠٠١ خطة تمتد على ثلاث سنوات لتحديث وتطوير تقنيات وأنظمة وتطبيقات المعلوماتية وبدأت بتنفيذها منذ مطلع العام ٢٠٠١.

لا شك أنه وفي عالم التكنولوجيا، يشكل اكتساب أحدث التجهيزات وأكثرها تطوراً هاجساً مثيراً لكل العاملين، غير أنه مع تقلص الموارد المادية تكمن الحكمة وحسن الإدارة في اختيار الاستثمارات التقنية الأجدى والأقدر على تحقيق مردود عال للمواطن والإدارة على السواء.

إن العمل جار حالياً على تنفيذ هذا المشروع الطموح، وعلى مدى السنتين ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣، لكن هذا لا يعني أن النتائج لن تبرز إلا في السنة ٢٠٠٣ كما أنه لا يعني أيضاً أن تطوير عملية المكننة سوف لن تستمر بعد العام ٢٠٠٣ بل هي ستكون في حالة تقدم وتعديل مستمر آخذة بعين الاعتبار المتغيرات التكنولوجية وتطور حاجات الإدارة ومستويات القرار المختلفة والمتغيرة دوماً نوعاً وكماً. فالمشروع يتضمن أهداف مرحلية وكذلك أهداف طويلة الأجل مع التأكيد على أنه سيصار إلى تحقيق إنجازات عديدة أثناء المرحلة التطبيقية.

إن هدف وزارة المالية أولا وأخيراً يرمي إلى تحسين مستويات ونوعية الخدمة للمواطنين وتحسين الأداء والمردودية لأعمال الوزارة وخفض كلفة أدائها من خلال اللجوء إلى كافة الوسائل الحديثة المتاحة. لذلك فقد قامت وزارة المالية أيضاً بتطوير مواقعها على الإنترنت، لا سيما من خلال استحداث فقرة خاصة بالضريبة على القيمة المضافة حيث يمكن ليس فقط الحصول على المعلومات بل أيضا يتسنى لكل المهتمين طباعة النماذج المختلفة الضرورية للتعاطي مع الإدارة. كما تم تطوير موقعي إدارة الجمارك والمعهد المالي، لتوفير المعلومات الدقيقة وإعطاء المواطنين إمكانية الحصول على النماذج التي يحتاجونها، مثل تصاريح ضريبة الدخل وغيرها. أما على صعيد الأرشفة ومتابعة المعاملات، فإن وزارة المالية في صدد تطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية التي تسمح لها متابعة سير المعاملات والمستندات في كل المراحل التي قطعتها بالإضافة إلى حفظ الأرشيف بشكل إلكتروني يسهل عملية التبويب والتنظيم والرجوع إليها عند المقتضى، ويسمح للمواطنين متابعة المعاملات عبر الإنترنت في مرحلة لاحقة. انه في النهاية يظهر جلياً أن كل المشاريع المذكورة ترتكز على قاعدة تأمين راحة المواطن وتوفير أفضل خدمة له، وللخزينة وللصالح العام وهي الأهداف التي تكمن، وهو الهدف وراء الجهود المبذولة في وزارة المالية.

في هذا المسار فإنه سيصار وخلال الأعداد القادمة من حديث المالية التطرق إلى البرامج المختلفة لعمليات المكننة وتقنيات المعلوماتية المعقدة في مديرية العامة للمالية والدوائر العقارية والجمارك والمعهد المالي لكي يتسنى لجميع العاملين في وزارة المالية ولكل المهتمين بنشاطات وزارة المالية المختلفة التعرف عن كثب عن برامج الوزارة في هذه الحالات.

## الجهد المالي يستضيف خبيرين من فرنسا

في إطار الجهود التي يبذلها لتفعيل أدائه في مجال التدريب، استضاف المعهد المالي من ١٨ حتى ٢٠٠٢/٠٣/٢١ خبيرين من مديرية الضرائب العامة في فرنسا، هما السيدان أودمار، مدير المركز الوطني للتدريب المهني و السيد دوفرسنوا، المدير المساعد لإدارة الموارد البشرية.

قام الخبيران الفرنسيان بدراسة وسائل التدريب المعتمدة من قبل المعهد المالي وبتحديد احتياجات مديرية الواردات والضريبة على القيمة المضافة وذلك خلال زيارة ميدانية قاما بها.

كذلك نظم الخبيران، نهار الأربعاء الواقع فيه ٢٠ آذار ٢٠٠٢، ورشة عمل حول "تدريب المدرب" لفريق عمل المعهد المالي المعني بالتدريب، وتم دعوة المدربين من داخل وخارج وزارة المال لحضور هذه الورشة.

وفي جو ودي، تم عرض المفاهيم المتعلقة بالتدريب وبصفات المدرب كما تم مناقشة كيفية اختيار المدرّب الأمثل للدورات والنشاطات. ثم تطرّق المدربون إلى جوانب تقنية من التدريب وكان الختام بتسليط الضوء على أهمية التقييم وبتفصيل تقنياته المختلفة.

ان يتوقف التعاون بين المعهد المالي ومديرية الضرائب العامة في وزارة المال الفرنسية عند هذا الحد، فقد تم تحديد عدد من الاقتراحات والتوصيات الهادفة إلى تفعيل هذه العلاقة وإلى التوصل إلى برامج تبادل أخرى نتمنى أن تكون مثمرة وفعالة.

## "فريق عمل المعهد المالي يخضع للتدريب!"

نظم المعهد المالي دورة تدريبية لمدة ستة أيام أحيتها السيدة جنان غانم الدويهي تحت عنوان "تنظيم التدريب: من تحليل الحاجات إلى المتابعة"، في الفترة الممتدة بين ٦ آذار و١٤ آذار ٢٠٠٢ بالاضافة الى فريق المعهد، شارك في هذه الدورة مجموعة من المسؤولين عن التدريب في وزارة المالية و كان الهدف منها توعية المشاركين على المراحل المختلفة لتحضير دورة التدريب، وعلى الوسائل التقنية المتبعة في التخطيط والتحضير والتنفيذ. اعتمد خلال الدورة اسلوب ديناميكي مركز على حلقات عرض ونقاش حول المهام التي يقوم بها المدربون خلال تنظيم دورات التدريب. كذلك قاموا بتحديد و وضع أهداف وخطط لتحسين وسائل العمل.

## نتائج ممتازة في امتحان الكفاءة اللغوية TOEIC

النتائج الممتازة جدا التي حققها موظفو وزارة المالية في امتحان TOEIC-Test of English for International Communication (١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢) فاقت تلك النتائج التي تسجل في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سر المدربين وكل المعنيين بتدريب اللغة الإنكليزية في المعهد المالي؛ وذلك بالرغم من اقتصار دورة التحضير للامتحان على ٢٥ ساعة (بين ١١تشرين الأول و١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢)، وهو وقت قصير نسبيا.

(نذكّر أن AMIDEAST تتولى التدريب على اللغة الإنكليزية في المعهد المالي منذ ربيع العام ٢٠٠٠ وأن على الراغبين الالتحاق بالدورات مراجعة السيدة رولا درويش، منسقة دورات اللغات والعلاقات الخارجية في المعهد المالي).

### بعض الأرقام والمعدلات

| المسابقات في لبنان (وزارة المالية ضمنا) | وزارة المالية اللبنانية | الولايات المتحدة |
|---|---|---|
| المعدل الأعلى: ٨٨٠ | المعدل الأعلى: ٨٨٠ | المعدل الأعلى: ٨١٦ |
| المعدل الأدنى: ٢٢٠ | المعدل الأدنى: ٤٢٠ | المعدل الأدنى: ١٠ |
| المعدل العام: ٦٦٣ | المعدل العام: ٧١٥ | المعدل العام: ٤١٥ |
| عدد المسابقات: ٢٣٢ | عدد المسابقات: ٢٥ | عدد المسابقات: ٢١٩٢ |

تم جمع هذه المعلومات من المدربة على اللغة الإنكليزية السيدة رولا تلحوق

## ما هو امتحان TOEIC ؟

هو امتحان نوعي، يقيم قدرات التواصل باللغة الانكليزية بحسب محيط العمل وهو يغطي ميادين مختلفة كإدارة الاعمال والفنادق والمطاعم وشركات السفر والصناعة والإدارة المالية وغيرها.

تعتمد أكثر من ٤٠٠٠ شركة نتائج هذا الامتحان كمعيار للتوظيف والترقية أو حتى لتقييم قدرات الموظف على المشاركة في ندوات ومؤتمرات دولية أو في دول أجنبية فيخضع له كل عام ما يزيد عن ١.٤ مليون شخصا.

و تجدر الإشارة إلى أن تصحيح الامتحانات يتم بشكل إلكتروني في الولايات المتحدة، وأن الشهادات الخاصة به تصدر عن الدوائر المختصة في الولايات المتحدة مباشرة.

## ألمعهد المالي يستضيف موظفي مصلحة بيروت

في إطار مشروع تحسين خدمة المواطن وتحديث قسم شكاوى المواطنين في الإدارات العامة والذي تموله وزارة شؤون التنمية الإدارية، استضافت قاعات المعهد المالي في الفترة من ٧ حتى ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٢ دورتين تدريبيتين أحياها مدربان من معهد "بيجييه" – Pigier هما السيدة مراي جرّ أستاذة مادة التواصل في جامعة القديس يوسف والسيد هاني عيسى مدرب و خبير "Business Developer" لدى بيجييه.

شارك في كل من الدورتين ١٥ موظفاً من مصلحة مياه بيروت، وتناولت المحاضرات مواضيع ذات صلة بالعلاقة مع المواطن، منها وسائل خدمة المواطن، التعرّف على حاجاته، التقنيات المستخدمة عبر الهاتف والاستقبال المباشر. كما تم التوسع إلى عناوين كالتعامل مع المواطن الصعب الطباع والعمل الجماعي والمواطن الحديث.

هدف التدريب إلى توعية الموظف إلى أهمية تلبية حاجات المواطن وإلى إرشاده إلى لغة المواطنين وتقنيات خدمتهم بشكل عام، ذلك سعيا وراء تحسين الخدمة والاداء في الإدارات العامة.

وفي إطار التعاون مع بيجييه، نذكر أن السيدة ريتا شدياق من المعهد المالي شاركت في دورة "المساعد المثالي" – (أو الاستثنائي) "Exceptional Assistant" وذلك خلال شهر شباط ٢٠٠٢، شاركت فيها مساعدات من الشركات الكبيرة (Born Interactive, Bankers, Indevco....)، وتمّ التركيز خلالها على تقنيات الأرشفة وإدخال المعلومات وأساليب التعامل مع الناس بالاستناد إلى التقنيات الحديثة والمسلية من عروض Power Point وصور كاريكاتورية وغيرها.... الهدف: تنظيم العمل والتوصل إلى الاستقبال المثالي.

## جديد تدريب المعلوماتية في المعهد المالي

للمرة الأولى منذ إطلاق الدورات التدريبية في المعلوماتية نظم المعهد المالي، ابتداء من شباط العام ٢٠٠٢ دورات تدريبية اختيارية حول "العروض التقديمية" (PowerPoint) المعروفة حديثا باسم "قدرات التقديم" (Presentation Skills).

تمتد الدورة على أربع جلسات، مدة كل منها ساعتان، وتتوجه إلى الموظفين في مديرية المالية العامة لاسيما المعينين الجدد منهم وغيرهم من الراغبين في كافة مديريات وزارة المالية. ويلاقي التدريب الجديد صدى إيجابيا واستحسانا من قبل المشاركين في الدورة، كون الموضوع عصريا، يخدم متطلبات الحلقات والندوات والمؤتمرات كافة.

والجدير بالذكر أن قسم المعلوماتية يعمل حاليا على تطوير برامج التدريب وتوسيعها وزيادة عدد المشاركين فيها، ويشكر الموظفين المشاركين في الدورات على ثقتهم، آملا أن يقوم بواجبه على أحسن ما يرام، بالرغم من ضغط الطلب وكثرة العمل.

المدربون رياض أبو ساري، إياد غنام ومادونا بولس

## بعض التعليقات وآراء المتدربين في البرنامج الجديد Power Point

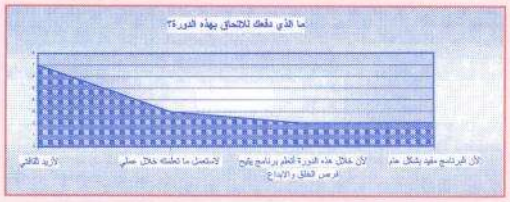


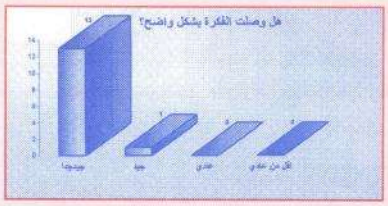


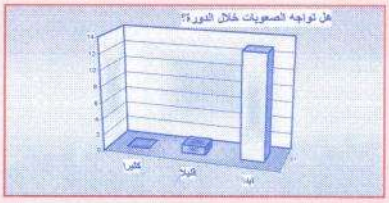


إشارة إلى أن التدريب على المعلوماتية في المناطق بدأ في غرفة الصناعة والتجارة في طرابلس (Word, Computer Literacy, Excel) وقد تم تدريب حوالي ٦٠ موظفا في الفترة من ٤ شباط إلى٩ أيار وذلك وفقا لمستويات تم تحديدها مسبقا بالاستناد إلى تقييم جرى في المعهد المالي.

يعلن المدربون على المعلوماتية في المعهد المالي عن تفرغهم لاستشارات الأشخاص المتدربين سابقا في مختبرات المعهد، وذلك كل نهار جمعة ابتداء من الساعة الثانية عشرة ظهرا.

## اجتماعات لجنة التسوية الضريبية في المعهد المالي

في إطار وضع آلية لتسوية أوضاع المكلفين، عقدت في المعهد المالي ثلاثة لقاءات جمعت حوالي ١٠٠ من مراقبي ضريبة الدخل في بيروت والوحدات الإقليمية وذلك لتسهيل فهم وتطبيق آلية التسوية: وقد أحيت هذه اللقاءات اللجنة المكلفة بوضع آلية التسوية والمؤلفة من السادة: سركيس سقر، رئيس دائرة ضريبة الدخل-حياة نادر، مراقب رئيسي بدائرة ضريبة الدخل (كلفت مؤخرا برئاسة دائرة رسم الانتقال في بيروت) جورج أسمر، مراقب ضرائب رئيسي بمالية جبل لبنان- عامر مملوك، مندوب المركز الإلكتروني في وزارة المالية.

وقد صدر عن وزارة المالية في ٣ آذار ٢٠٠٢ بيان حول قانون تسوية أوضاع المكلفين ضريبة الدخل، جاء فيه: "صدر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٤ القانون ٣٨٤ - "قانون تسوية أوضاع المكلفين" الذي أعطى المكلفين الراغبين في إجراء التسوية مهلة ثلاثة أشهر تنتهي بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٤ لتقديم تصريح التسوية وتسديد الضريبة المتوجبة عن أعمال السنوات ١٩٩٢-١٩٩٩ ضمنا وفقا لنموذج يمكن الحصول عليه بكل سهولة من دوائر ضريبة الدخل ووحداتها في بيروت والمحافظات... علما ان مهلة التسوية مددت لاحقا لثلاثة أشهر.

## المعايير الدولية للمحاسبة

ابتداءً من نهار السبت ١٣ نيسان ٢٠٠٢ وعلى مدى عدة أسابيع، ينظم المعهد المالي سلسلة حلقات تدريبية موضوعها "المعايير الدولية للمحاسبة". تتناول كل جلسة معيار أو معيارين وتمتد من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة الثانية من بعد الظهر.

تركّزت الجلسة الأولى على المعيار الثاني: "المخزون" الذي يتناول تقويم المخزون وإظهاره في البيانات المالية في سياق تكلفته التاريخية. وقد تم وضع إرشادات لتحديد التكاليف والمصاريف التي تتضمن تخفيض التكلفة إلى القيمة الممكن تحقيقها والطرق الممكن تطبيقها من أجل ربط التكاليف بالمخزون المتعلق به.

و نظرا للصدى الإيجابي و الاستحسان الذي لاقته هذه الدورة الأولى، و شدة الطلب للانتساب إليها، اضطر المعهد إلى تنظيمها لمرتين إضافيتين، على أمل أن تلاقي الدورات الأخرى النجاح نفسه.

## توطين رواتب موظفي وزارة المالية في المصارف

مرة أخرى تقوم وزارة المالية بخطوة سباقة على طريق التحديث، ففي إطار سياسة الإصلاح الشاملة التي تنتهجها، باشرت بتطبيق الترتيبات والبرامج اللازمة لدفع رواتب وأجور الموظفين ومعاشات التقاعد بواسطة المصارف التجارية، وذلك تسهيلا للمعاملات الإدارية وتسريعا لإجراءات الدفع، وللحد من تداول الأموال النقدية وما يرافقها من أخطاء ومشقة على الموظفين والمتقاعدين.

و قد بوشر تطبيق المشروع وتحويل المتوجبات إلى حسابات المستفيدين المصرفية في مطلع شهر نيسان ٢٠٠٢ بالنسبة لموظفي وزارة المالية، وفي شهر أيار بالنسبة للمتعاقدين، على أن يطبق هذا الاجراء لاحقا وبشكل مرحلي على كافة موظفي الدولة قبل نهاية سنة ٢٠٠٢. أما معتمدي القبض في وزارة المالية، فأصبحت مهمتهم تقتصر على تحضير جداول الرواتب وإرسالها إلى مديرية الصرفيات (دائرة الحوالات) ومن ثم إلى مصرف لبنان.

## مواقع على الإنترنت في حلة جديدة لكل من وزارة المالية و المعهد المالي

### وزارة المالية www.finance.gov.lb

تم تجديد موقع وزارة المالية على الإنترنت وتغييره بشكل شامل بعد سبعة أشهر من العمل والجهد المستمر من قبل القيّمين على متابعة الموقع ضمن فريق المعلوماتية في الوزارة. وقد أدرج عناوين جديدة على الموقع، يسهل الاطلاع عليها من دون الحاجة إلى اللجوء إلى وسائل الانتقال على الإنترنت. Browsing (back, forward )

من هذه البنود:

- الضريبة على القيمة المضافة
- نماذج من المعاملات التي يمكن تنزيلها– download لاستكمالها وإرسالها إلى الوزارة من دون الحاجة الى التنقل.
- باب التوظيف recruitment
- فقرة خاصة بعناوين العاملين في دوائر الوزارة والمكاتب الإقليمية كافة، وغيرها.

إشارة إلى أن التصميم قد تم بشكل متناسق مع موقع الجمارك وموقع المعهد المالي الجديد على الإنترنت.

تم جمع هذه المعلومات من السيدين باسكال عيسى وسامر تيراني المشرفين على تجديد الموقع واللذين نوها بجهود السيد رافي كندرجيان، الذي كان اول من عمل على انشاء موقع وزارة المالية وكان له دور أساسي في العمل على تطويره.

### المعهد المالي www.if.org.lb

بمناسبة مرور خمس سنوات على إنشاء المعهد المالي، تم إطلاق الموقع الجديد للمعهد على الإنترنت بحلته الجديدة وتصميمه الحديث. يتضمن الموقع (الذي يمكن الاطلاع عليه باللغات الثلاثة، العربية، الفرنسية والإنكليزية) لمحة عن نشاطات المعهد وبرنامج التدريب والمؤتمرات المنعقدة في المعهد والوزارة. كما يحتوي على لائحة واسعة من الصلات والعناوين لمواقع مفيدة على شبكة الإنترنت، منها ما يقود مباشرة إلى فقرة الضريبة على القيمة المضافة في موقع وزارة المالية.

لقد عملت الآنسة كاتيا أشقر على تجديد الموقع، وتعمل حاليا الآنسة مادونا بولس لمحافظ على التجدد الدائم فيه وإدخال المعلومات حول برامج التدريب وغيرها من اللوائح الدائمة التغيير. والجديد على هذا الصعيد إدراج المقتطفات الصحفية في المواضيع المالية والاقتصادية والإدارية وإمكانية الإطلاع عليها على هذا الموقع.

## "المعهد المالي بلبنان ... وبضربة كمان!"

إثر تشكيل حكومة جديدة في جمهورية صرب البوسنة في كانون الثاني ٢٠٠١، وفي إطار المشاريع الإصلاحية، لا سيما الضريبية منها، تستعد جمهورية صرب البوسنة لإدخال الضريبة على القيمة المضافة تمهيدا لتطبيقها عام ٢٠٠٤. وتحسسا منها بأهمية تدريب العنصر البشري وتأهيله، تعمل وزارة المالية الصربية على تأسيس مركز للتدريب وإدارة الموارد البشرية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، على صورة المعهد المالي الذي انشأته وزارة المال اللبنانية في العام ١٩٩٩، بالتعاون مع الدولة الفرنسية ومن ثم الاتحاد الاوروبي.

فمنذ مطلع العام ٢٠٠٢، تشهد يوغسلافيا ولادة "معهد مالي" جديد، يساهم في انشائه السيد جان فرنسوا بيجون، المدير السابق للمعهد المالي والسيد لودوفيك موريتيار، الذي عمل سابقا مساعدا للسيد بيجون، وقد تم تعيينه حاليا مديرا للمشروع بعد خبرة اكتسبها خلال تواجده في المعهد المالي في لبنان...

يحمل المشروع في طيه أهدافا جريئة وطموحة، إذ أن "وكالة الواردات العامة" الصربية تضم حوالي ٨٠٠٠ موظف لم يشاركوا في أي تدريب ولم يتم تجديد معارفهم منذ ١٠ سنوات. ولهذا السبب قررت جمهورية صرب البوسنة أن تؤمن للإدارات مركز تدريب وتوثيق ترتكز عليه كل المشاريع الإصلاحية التي تطلقها وزارة المالية الصربية بالتعاون مع شركائها.

## جديد وزارة المالية

وبعد أن مولت جمهورية صرب البوسنة وفرنسا المشروع، سارع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الى دعمه.
وقد بدأ تحضير برامج التدريب فتم وضع لائحة ببعض الدورات التدريبية مثل المحاسبة والقانون الضريبي الجديد وبرنامج خاص للتعريف بالضريبة على القيمة المضافة تنظمه الحكومة الألمانية وغيرها من البرامج. كما ينظم المعهد دراسات عليا في "القوانين الضريبية" بالتنسيق مع كلية الحقوق في بلغراد، تبدأ أولى دوراتها في أيلول من هذا العام!
إن الاصلاحات التي تقوم بها وكالة الواردات الضريبية العامة من خلال إنشاء هذا المعهد الحيوي والمبادرة تنمّ عن روح من الديناميكية وهي تذكرنا من دون شك بالسنين الاولى من انشاء المعهد المالي اللبناني وما حمله آنذاك من افكار وطموحات وضعها موضع التطبيق. ومن دور ما يزال يضطلع به في إرساء وتطوير روح الحيوية والتغيير والتعلم المستمر. وإذ نتمنى للمعهد الزميل ان يحقق طموحاته واولها ايجاد مبنى لائق، نتمنى له ولفريق القيمين عليه دوام العمر والنجاح في بلغراد كما في بيروت.

## مؤتمر حول تعزيز الصلات بين التعليم و أسواق العمل في الدول العربية

عقد مؤتمر دولي اقتصادي يومي الثلاثاء ٥ آذار ٢٠٠٢ والأربعاء ٦ آذار ٢٠٠٢، في فندق هوليدي إن مارتينز حول تعزيز الصلات بين التعليم وأسواق العمل في الدول العربية برعاية وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، وكان المعهد العربي للتخطيط بالكويت قد نظمه بالتعاون مع وزارة المال اللبنانية. هدف المؤتمر إلى الربط بين مخرجات التعليم وأسواق العمل وتحليل السياسات الهادفة إلى جعل التعليم أكثر تماشيا مع احتياجات سوق العمل وتحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الملائمة لاعادة هيكلة أسواق العمل.

أكد وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة في الكلمة التي ألقاها في المناسبة على أهمية تطوير أنظمة التعليم ومناهجه لتحقيق النمو الحقيقي في الاقتصاد وتحسين مستوى العيش مستندا إلى تجارب الدول الناجحة في هذا المجال، وإلى أهمية مواجهة التحديات في البنية التربوية، وتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم وإعادة التأهيل. من هنا وصل الوزير السنيورة إلى الدور المصيري الذي تلعبه المؤسسات التربوية لا سيما الجامعات فأشار إلى أن من مسؤوليتها أن تتحول إلى مراكز للإبداع والتفوق.
أما المدير العام للمركز العربي للتخطيط في الكويت الدكتور عيسى الغزالي، فلفت إلى أن معدلات النمو المحققة من الناتج الإجمالي المحلي في أغلب الدول العربية أقل من نمو المتغيرات التعليمية، على الرغم من كل الجهود المبذولة في المجال التربوي ومن الإنفاق على التعليم وانخفاض مستوى الأمية.

هذا وتركزت أعمال المؤتمر الذي استمر على يومين على ثلاثة محاور رئيسية شارك فيها خبراء عرب وأجانب:

١-المحور التحليلي: استعراض ومناقشة النماذج النظرية لاستكشاف الصلة بين النظام التعليمي وسوق العمل ومفاهيم العولمة بالنسبة إلى التعليم وسوق العمل.

٢-تجارب الدول العربية من ناحية نوعية التعليم وسوق العمل وتعليم المرأة واتجاهات مؤشرات توازن سوق العمل؛ بالإضافة إلى التمايز في الأجور بحسب المستويات التعليمية، وكذلك عمالة الأطفال وتأثيراتها على أسواق العمل والعمالة المتعلمة.

٣-السياسات والمؤسسات لناحية السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على الصلة بين التعليم وأسواق العمل، وتقييم أداء التركيبة المؤسسية على سوق العمل بحسب المستويات التعليمية.

## الإجتماع التمهيدي الأول لمجموعة الدول الـ ٢٤ (G24 TGM) في بيروت (١ و ٢ آذار ٢٠٠٢)

افتتح وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، ومدير المالية العام السيد ألان بيفاني، الاجتماع التمهيدي الأول لفريق الخبراء من مجموعة الدول الـ٢٤ (G24 TGM) الذي انعقد في بيروت– فندق الماريوت، الجناح– بتاريخ ١ و ٢ آذار٢٠٠٢، بحضور عدد من السفراء والوزراء الحاليين والسابقين وحشد من الخبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة.

تم تشكيل مجموعة الدول الـ٢٤، التي تضم من إفريقيا، أمريكا اللاتينية وجزر الكارايب، وآسيا، عام ١٩٧١ لمعالجة المشاكل الاقتصادية والنقدية في البلاد النامية، ولتنظيم شؤونها المالية. وقد استضاف لبنان هذه السنة الاجتماع التمهيدي الأول للعام ٢٠٠٢، إذ يحتل هذه السنة مركز نائب الرئيس الأول للمجموعة. وتجدر الإشارة إلى أن اجتماع وزراء المجموعة (وزراء مالية وحكام مصارف) سيعقد في لبنان العام المقبل.

تتمثل المناطق الثلاث التي تتألف منها مجموعة الدول ال٢٤ في ٣ مراكز منها مركز رئيس المجموعة ومركز النائب الأول ومركز النائب الثاني. يترأس السيد جوزف سانوسي حاكم المصرف المركزي في نيجيريا مركز رئيس المجموعة، بينما يحتل السيد ألان بيفاني مدير عام المالية وممثل الدولة اللبنانية مركز النائب الأول للرئيس، والسيد جرالد يتميغ النائب الثاني للرئيس.

تعمل مجموعة الـ٢٤ على مستويين، أولهما خاص بوزراء المالية وحكام المصارف المركزية، والثاني خاص بالرسميين الذين يتم تعيينهم كممثلين لبلادهم . تعقد الـ G24 كل عام اجتماعين تمهيديين واحد للجنة الدولية النقدية والمالية (IMFC) والآخر للجنة التنمية المشتركة التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تضع مجموعة الدول الـ٢٤ دراسات حول المشاكل النقدية والمالية الدولية، بإشراف السيد داني رودريك، من جامعة هارفرد، والذي يعمل كمنسق لتلك الأبحاث. وفي العام ١٩٩٤، شكلت المجموعة فريقا تقنيا منبثقا عن مؤسسات الأبحاث في الدول الأعضاء، يعمل بإدارة النائب الأول لرئيس المجموعة، وذلك بهدف التوصل إلى اقتراحات وأفكار تغذي النقاش الذي يدور لاحقا على المستويين النيابي والوزاري خلال اجتماعات المجموعة.

الدول الأعضاء:

١–في إفريقيا: الجزائر، جمهورية ساحل العاج، مصر، إثيوبيا، الغابون، غانا، نيجيريا، إفريقيا الجنوبية، جمهورية الكونغو الديموقراطية.

٢– أمريكا اللاتينية وجزر الكارايب: الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، غواتيمالا، المكسيك، البيرو، ترينيداد أند توباغو، فنزولا.

٣–آسيا وبلاد أوروبا النامية: الهند، إيران، لبنان، باكستان، جزر الفيليبين، سريلانكا والجمهورية العربية السورية.

للحصول على المعلومات عن مجموعة الـ٢٤، يمكن الاطلاع على الموقع التالي www.g24.org

## إطلاق نظام نور للخدمات الجمركية الإلكترونية في المعهد المالي
## NOOR-Najm Online Operations

صباح الجمعة الواقع فيه ١٥ شباط ٢٠٠٢، تم الإعلان عن إطلاق نظام "نور" للخدمات الجمركية الإلكترونية وهو نظام التخليص الجمركي المعلوماتي متاحا عبر الاتصال الإلكتروني، برعاية وحضور معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، ورئيس وأعضاء المجلس الأعلى للجمارك السادة أكرم شديد وأسامة البابا، وسعادة مدير عام الجمارك العميد الركن أسعد غانم.

استهل الحفل بدقيقة صمت عن روح المرحوم الأستاذ سليم ناصيف، عضو المجلس الأعلى للجمارك الذي توفى خلال الشهر الفائت؛ وبعد النشيد الوطني ونشيد الجمارك، عرض فيلم وثائقي يلخص الخطوات التحديثية التي قامت بها إدارة الجمارك منذ العام ١٩٩٤ بالتعاون مع مشروع الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المالية والتحديات التي واجهتها، وصولا إلى تعميم نظام نجم والبدء بتطوير نظام نور.

بعد الفيلم، عرف السيد جورج عازار، رئيس مصلحة المركز الآلي الجمركي لخصائص نظام "نور" الذي يتيح للمخلص الجمركي أو التاجر التعامل بشكل إلكتروني مع نظام "نجم" من مكتبه ويسمح له بالتالي تعبئة البيانات الجمركية وإرسالها إلكترونيا إلى إدارة الجمارك في المطار والمرفأ ومتابعة سير البيانات من دون حاجة إلى التوجه إلى مراكز الجمارك. وكانت إدارة الجمارك قد عملت من خلال فريق تدريب خاص متمركز في المعهد المالي منذ ٢٠٠١/٩/٢٤، على تدريب أكثر من ٢٥٠ مصرحا وعميلا على استعمال نظام نور، والقى كلمة القطاع الخاص رئيس نقابة مخلصي البضائع، السيد غسان سويرة الذي أكّد أن التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص سينعكس حتماً إيجاباً على الصعيد الاقتصادي. انتهى الحفل بتوزيع الشهادات وإجازات استعمال نظام نور.

### فريق التدريب

رئيس الفريق السيد كنعان.

رامي وديع العريضي

عارف خليل سيف الدين

شربل جورج رزق

**نظام NOOR - EDI : حلقة تعريف**

تم تنظيم ورشة عمل للتعريف بنظام EDI ، وهو وسيلة لتحفيز الإنتاجية و الفعالية عند استعمال نظام "نور"، وذلك نهار الثلاثاء ٧ أيار ٢٠٠٢، أمام مستعملي النظام الذين تدربوا سابقا في المركز المتخصص في المعهد المالي.

تفاصيل عن النظام EDI في العدد التالي

## دورة تدريبية حول "التدابير الحدودية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية"

في إطار الخطة الوطنية لانضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية WTO، وبالتنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد، جرى تنظيم دورة تدريبية حول "التدابير الحدودية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية" في الفترة الممتدة من ٢٣ حتى ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٢، أحياها الخبير الدكتور بان إيرفن، وهو عضو في فريق المساعدة التقنية الأمريكية للتنمية الدولية USAID. وتحدث الخبير حول مبادئ الملكية الفكرية لتدريب مجموعة من موظفي الجمارك في المعهد المالي من ٢٠٠٢/١/٢٣ حتى ٢٠٠٢/١/٣٠، كما تم تنظيم دورة خاصة حاضر فيها المدرب أمام مجموعة من المخلصين الجمركيين ومالكي الحقوق في ٢٠٠٢/١/٢٥.

## لقاء جمركي توجيهي موسّع في المعهد المالي

تدريب على اللغة الفرنسية تحضيرا لمباريات الترقية

نتيجة للتشكيلات الجديدة التي طرأت على إدارة الجمارك اللبنانية، وغداة البدء بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في لبنان، عقد اجتماع توجيهي لكبار موظفي وضباط وأفراد المجلس الأعلى والمديرية العامة للجمارك في المعهد المالي في ١٥ شباط ٢٠٠٢، ترأسه وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة وحضره رئيس المجلس الأعلى للجمارك السيد أكرم شديد والمدير العام العميد أسعد غانم.

وخصص اللقاء لإعطاء التعليمات والتوجيهات المناسبة للضابطة الجمركية بعد التشكيلات الجديدة التي تمت من ضمن خطة عمل جديدة لضبط ومنع التهريب عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية، وتسهيل وتبسيط المعاملات لدى المواطنين.

كما تناول الاجتماع مواضيع الساعة ذات الصلة وأهمها الضريبة على القيمة المضافة الحديثة العهد في لبنان والتي لها صلة مباشرة بإدارة الجمارك، فدعا الوزير إلى مضاعفة الجهد مشددا على دور الجمارك الأساسي في آلية تطبيقها، لا سيما بعد التغييرات التي طرأت على التعرفة الجمركية.

ولفت الوزير إلى أهمية التشكيلات الجديدة لتفعيل العمل وتجديد نشاط الإدارة وتحسين أدائها في هذه المرحلة المصيرية، وقد كشف أن إدارة الجمارك في صدد إقامة مباريات لفئة مراقب أول ومراقب مساعد خلال الأشهر القادمة لخلق الحيوية المطلوبة في الإدارة.

حفل تكريم لراند ونقيب في إدارة الجمارك اللبنانية

منح الراند أيمن إبراهيم والنقيب جورج منصور لقب "موظف الشهر" في حفل أقيم لتكريمهما في المعهد المالي، تقديرا لهما على جهودهما وعلى إنجازاتهما في مجال مكافحة التهريب، وذلك يوم الجمعة الواقع فيه ٢٦ نيسان ٢٠٠٢.

**قصيدة الأمير طارق آل ناصر الدين في ذكرى مرور**

**أربعين يوما على وفاة عضو المجلس الأعلى للجمارك سليم ناصيف**

شقّوا عليه الثوب شقّوا!

يا ربُ عفوكَ لو حزنتُ فإنَ لي قلبا يدقُ

يا ربُ عفوكَ لو بكيتُ فمثلهُ يبكي ومثلي روحهُ أبدا ترقُ

يا ربُ لم اكفر ولكني سألتكَ من دنيانا حقُ

السائرونَ على الجباهِ آم الالى في عالمِ الإبداعِ شقّوا

تاريخهم مضوا خفاقا لا استُرقوا ولا استرَقّوا

يا برقةَ الأمل الجريح رُعودُهم لحقِتكَ واغتالتكَ عمر الحرِ برقُ

حرا رحلتَ كما أتيتَ وعمركَ المرصود سبق

عجزت ضلوعك كيف تخمل قلبكَ الداوي

وفي الخفقات صدقُ

ودعاك ربكَ واستجبتَ فأنتَ من أبنائه

والموتُ حقُ

يا ناقلا حزنَ الجنوبِ إلى المدينة

بكرتَ عودتك السريعة للترابِ الحرِ مأساةٌ دفينة

بكرتَ إن براعمَ التحرير كي تنمو وتزهر لم تزل للأيدي الأمينة

ويداك مثقلتان بالتوحيد قلبك لم يفرق بين ناقوس السلام وبين مأذنة السكينة...

أزهارَ عمركَ لم تزل تنمو على شوكِ العذابِ المستمرِ وذاك بيتَ الحبِ قد فقدوا معيّنة

يا كريستيان نمّت بخدكَ دمعتان شقيقتان، مضنهما بالحبِ انكَ وارثٌ أغلى لآليهِ الثمينة...

يولا وجلنار بوجهِ رفيقةَ العمرِ المشّع سيشرقان

فإنَ عدلَ الله لن يدع السفينة....

أنا لستُ أدعو أن يخفَ الحزن كل الراحلين على جراحِ قلوبهم غسلوا القلوبَ من الضغينة...

أنا لست أدعو أن يصير العمر إحصاء فيظلمنا ويسقي من مواجعنا سنينة .

لكنني آمنت أنَ النورَ آتٍ بعد جلجلةٍ فحَدق كيف يعطينا عيونه فرحَ القيامة لم يكن إلا على وجعِ الصليبِ فأمكَ الأمُ الحزينة....

إختار هذه القصيدة عضو المجلس الأعلى للجمارك السيد حسن غصن

## افتتاح دائرة المساحة في بيروت:
## مرحلة من خطة الممكننة الشاملة لدوائر المساحة اللبنانية

في إطار الخطة الطموحة التي ترمي إلى تعميم المكننة في كافة أقسام وزارة المالية، تم افتتاح دائرة المساحة الممكننة في بيروت بشكل رسمي بحضور معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة يوم الجمعة ٤ كانون الثاني ٢٠٠٢. وتشكل هذه الخطوة مرحلة من المشروع الهادف إلى إجراء مكننة شاملة في دوائر المساحة اللبنانية وإلى تطوير الخدمات فيها، وهو من أهم المشاريع في العالم في مجال المساحة، يتم تنفيذه بتمويل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بالمناسبة، تم تعريف الإفادات العقارية التي كانت تتطلب أكثر من ثلاث أيام وأصبح الآن بالإمكان الحصول عليها بشكل فوري بواسطة النظام الممكنن الجديد، وقد تم تصميمها باستعمال الشعار الجديد لوزارة المالية.

إشارة إلى أن النظام العقاري الممكنن يحتوي المعلومات العقارية المدونة على الصحائف التي تم تصنيفها وتبويبها وإدخالها إلى الحاسوب ضمن مصنف عقاري متكامل ونظام معلوماتي متطور يعتمد رقم العقار. وبالإضافة إلى أنه يسمح باستخراج إفادات عقارية خلال دقائق معدودة، وأنه يحمل في طيه تاريخ لبنان وحاضره العقاري، سوف يسمح هذا النظام بإجراء كل العمليات العقارية إلكترونيا، من بيع وتأمين إلى المجالات العقارية الأخرى المتنوعة: فلا يقتصر هذا النظام على العمليات العقارية فقط، بل هو يشمل تقديم ضمانات لم تكن ممكنة من قبل، مثل إمكان التحقق من سير المعاملة إلكترونيا، وتصحيح أي خطأ في إدخال أسماء المناطق العقارية، أو تضارب في أسماء المالكين، وغيرها.

من جهة أخرى، تمت عملية تطوير خرائط المساحة وتبويبها وإدخالها إلى مصنف ممائل مصمم ليتكامل مع المصنف العقاري باعتماد رقم العقار عينه. مما يسمح بإجراء عمليات المساحة من ضم ومسح وفرز وإنشاءات إلكترونيا، واستخراج إفادة مساحة وكيل خلال دقائق معدودة أيضا. وتبذل الجهود لتطبيق هذا النظام في مجمل الأراضي اللبنانية، وفق برنامج زمني أعدته الوزارة.

### مقارنة بين الإفادة العقارية اليدوية والإفادة العقارية الممكننة

**الإفادة العقارية اليدوية**

١- البحث عن سجل الصحائف العقارية
٢- البحث عن الصحيفة العقارية داخل السجل
٣- تسجيل معلومات الصحيفة العقارية على الإفادة
٤- توقيع الإفادة العقارية

الوقت اللازم لإتمام العملية: ثلاثة أيام

**الإفادة العقارية الممكننة**

١- إدخال رقم العقار
٢- طباعة الإفادة العقارية
٣- توقيع الإفادة العقارية

الوقت اللازم لإتمام العملية: دقائق

## إنشاء المديرية العقارية وإرجاء بت مخالفات البناء

أقرت لجنة الإدارة والعدل بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣ معدلاً مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٠٤٩ والرامي إلى إحداث مديرية عامة للشؤون العقارية في وزارة المالية بعدما كان وافق عليه مجلس الوزراء في جلسته في ٢٠٠١/٧/١٩. تتألف المديرية العامة للشؤون العقارية من مصلحة الديوان، أمانة سجل عقاري مركزي في مركز كل محافظة، مصلحة أملاك الدولة الخصوصية غير المنقولة، ومصلحة المساحة.

من جهة أخرى، أرجأت اللجنة بت مشروع القانون الوارد بالمرسوم الرقم ٥٦١٥ في ٢٠٠١/٦/٥، والرامي إلى تمديد العمل بأحكام القانون الرقم ٩٤/٣٢٩ في ٩٤/٣/٢٤ (قانون تسوية مخالفات البناء) واقتراح القانون الرامي إلى إضافة بناء فوق بناء موجود والسماح بالبناء في العقارات التي لا تتوافر فيها الشروط القانونية للبناء في المناطق غير المنظمة داخل القرى واقتراح القانون المتعلق بتمليك عقارات المصلحة الوطنية للتعمير الملغاة.

## خطوبة

- السيد هيثم بيرقدار (مالية جبل لبنان) على الآنسة مايا يموت

- الآنسة كلوديا غنيمة (الضريبة على القيمة المضافة) على السيد جورج عبود
- الآنسة جينا أبو فرج ( الواردات) على السيد فادي أبو فرج
- السيد جورج ديب (مراقب – مالية الشمال) على الآنسة رانيا ساسين (مراقب – مالية الشمال)
- السيد ميشال عبدو على المراقب غادة خوري ( مالية الشمال)
- السيد طاهر ملحم على الآنسة سلمى الأيوبي (مراقب – مالية الشمال)

## زفاف

- الآنسة غادة غملوش (ضريبة الدخل) على السيد علي الخطيب

- الآنسة صباح خير الدين (مديرية الواردات – ضريبة الدخل) على السيد ربيع عواد
- السيد توفيق أبو ريشا (مراقب – مالية الشمال) على الآنسة رولا سركيس (مراقب – مالية الشمال)
- السيد أنطوان عيسى على الآنسة ألين تامر (مراقب – مالية الشمال)

## ولادة وميلاد

- رزقت المراقب شنتال رفول (مالية الشمال) طفلا أسمته يوسف
- رزقت المراقب جوزيان موسى (مالية الشمال) مولودة أسمتها ماريا

- رزق المراقب الرئيسي ماريا نلبنديان خوري (TVA) مولودة أسمتها سيبال
- رزقت المراقب فريدة الماريديني (مالية الشمال) مولودا أسمته جو

- رزق المراقب سماح الأيوبي (مالية الشمال) مولودة أسماها نور
- رزق المراقب كرستيان حيدر (مالية الشمال) مولودة أسماها سيمون
- رزق المراقب أنطوان عزيزة (مالية الشمال) مولودة أسماها جوزي ماريا José Maria
- رزقت المراقب منى شعبان (مالية الشمال) مولودا أسمته منيب
- احتفلت الطفلة نينار ابراهيم بعيد ميلادها الثاني – "على قبال المئة"

## دراسات

نالت المراقب جيزال بحصة (مالية الشمال، ضريبة الدخل) دبلوم دراسات معمقة في المالية من جامعة الروح القدس (الكسليك)

## حفل تكريم ووداع

أقيم في ٢٠٠٢/٣/٢٢ حفل التكريم للسيدة سبردج حفار رئيسة مالية لبنان الشمالي التي تقاعدت في ٢٠٠٢/٢/٥.

وورد في كلمة الوداع التي ألقتها السيدة غنوة المصري ممثلة موظفي مالية لبنان الشمالي كافة:

"كنت مثال للجدية والعمل الصامت... هنيئا لك بما أنجزت وبما علمت... لك منا كل الحب والوفاء والتقدير... نعاهدك أن تبقى مالية لبنان الشمالي كما تتمنين مثالا للنزاهة والعفة والمثل الصالح لسائر مصالح ودوائر الدولة في خدمة المواطن...كيف لا؟؟؟ ومن يتحمل المسؤولية اليوم من بعدك هو خير خلف لخير سلف وأعني رئيسنا الأستاذ مصطفى الحاج (رئيسا لمالية لبنان الشمالي بالإنابة في ٢٠٠٢/٢/٦)."

السيدة حفار ومديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض البساط

## وداع

تقاعد المراقب الرئيسي محمد عيتاني (مالية الشمال) في ٢٠٠٢/٣/٦

## تعيين

مادونا

انضمت الآنستان مادونا بولس وزينة مسك إلى فريق عمل المعهد المالي الذي يرحب بهما ويتمنى لهما حظا سعيدا

## دورة تدريبية في صندوق النقد العربي

شارك المراقبان شادي أبو شقرا وشربل شدراوي في دورة تدريبية أجراها معهد السياسات الاقتصادية حول موضوع الأثر الكلي للاقتصاد على الميزانية في أبو ظبي – الإمارات من ٣ و لغاية ١٤ شباط ٢٠٠٣ ، في مركز صندوق النقد العربي حيث تعقد دوريا دورات و برامج تدريبية ينظمها الصندوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. حاضر في الدورة خبراء في الضرائب وفي الاقتصاد من صندوق النقد العربي. وكان للسيدين شادي أبو شقرا وشربل شدراوي مداخلة، قاما من خلالها بعرض الوضع في لبنان لجهة إصلاح الإنفاق العام وإصلاح النظام الضريبي، مع التشديد على حرص وزارة المالية على تطوير العنصر البشري وتنمية مهاراته الفردية من خلال تدريبه على الأنظمة الحديثة والأساليب المتبعة في الدول الأخرى، حيث أن الحاجة تدعو إلى الاستفادة القصوى من قدرات الموظفين وخبراتهم، فينعكس التدريب إيجابا على فعالية الموظف وإنتاجية الوظيفة في آن معا. و ختاما، توجه السيدان شادي أبو شقرا وشربل شدراوي بجزيل الشكر لكل من أتاح لهما فرصة المشاركة بهذه الدورة، وخصا بالشكر وزارة المالية وإدارتها لا سيما المعهد المالي، صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، كافة الخبراء الاقتصاديين والماليين المحاضرين وكل من ساهم في إنجاح هذه الدورة.

## كلمة تقدير للمراقب الرئيسي محمد بسام والمراقب محمد عبد الله بمناسبة تقاعدهم

من ضجيج المكاتب إلى سكوت الصومعة، من عزلة المعاملات، إلى نقاوة الذات، من مماكاة الناس، إلى مناجاة الضمير، من بداية الحكاية، إلى نهاية الرواية، تمشي الدرب الطويل مع من تعايش والخدمة فذاق منها ما ذاق من حلاوة العمل ومرّه، فمن أنت أيها الهابطُ عالم الإدارة، الغائب الحاضر دوما في دنيا الوظيفة؟

فلي أنت في ربيع الشباب، ترجّل صهوة جواده كأنه آت من المدى ... وطأت قدماه ، مع إطلالة الصباح أبواب مدينة مغلقة بأسرار المذاكرات، تدعى الإدارة . شده إليها همة تحرك الجبال ، ودم يدعوه من النجوم فحط رحاله في رحابها، وصلى وأقسم يمين الولاء، قدسية الرسالة، شرف المهنة وحفظ الوصايا صفاءً بالنوايا، إيمانا بالحق، ورعاية لطالب حاجة أدرك بالفطنة، أن إساءة الكلمة أفظع من القطع بحد السيف وتعلم من فن الممارسة قدسية حقوق الغير، وأقتبس من تجارب الحياة حاجة الناس إليه فرعى بعقلانية العقلاء، مقاصد الآخرين، ووازن ببصيرة الحكماء متطلبات الناس وحق الإدارة، مارس الوظيفة بالمنطق، والمنطق يحرر من كل قيد، رعى القوانين بالانفتاح، والانفتاح يكبح جماح التسلط. خاطب الناس لغة العقل، والعقل كرسي الحكمة، والحكمة بنت التواضع، والتواضع عرش الأنبياء.

سحق كبرياءه بوداعة النحلة، والنحلة بعبر من العطاء، حيث تختزن أسرار الوجود، حصن نفسه بإحكام القانون، فأعطى ما هو له وأعطى الناس ما هو للناس، سلك منهجا واضحا، أرأحه والآخرين، صالح نصف ذاته الجاهل، مع نصفها الآخر المدرك، فكانت المعرفة، والمعرفة أم الحقائق، حيث يرتاح المتشككون.

تعب مع المتعبين، وحمل أثقال المعاملات وأوزارها، أفرغ من زاده الكبير، كنوز الفهم والادراك، ليملأ معضلة، ليبدأ ظلاما، ليحيي سبيلا، ثابر على الجهاد، متوشحا ثوبة بيضاء، خطها الوقار، على هامة من الشموخ ، في غفلة من الزمن حتى أدركه قرار الرحيل ، فغير الوظيفة في لحظات من العمر كأنها الأبدية.

خرج إلى رحم الحياة، يراقب بحنين أعمال يديه، وجنى محبته اللامتناهية، ليرحل من جديد وفي حقيبته قطرات من شذا الوظيفة وعذابها، من عطر الفراق وألمه، من أسرار المجلدات وهمومها.

ترك المقاعد تتحاف وحدتها، رمى الأقلام ترنو لأفكار تحركها، رتب الدوارير لتحفظ الأسرار، سطر التقارير لتحكي حكاية العمر، مهر المعاملات بدمع العين، أوصد المكاتب بأوجاع القلب، هاجر الصباغي بلوعة الشوق، نزل الأدراج بحسرة المنين، سلم الوديعة وبقي خارجاً من سجن الزمان، من وطن الإدارة سادلاً ستاره الكثيف، على مسرح الوظيفة الشاق، متطلعا بالصمت الرهيب، تاركاً للقراء ما يقرؤون ، للنقاد ما ينتقدون، وللناس ما يتحدثون عنه.

السيد أوزي حج شمعانه في الوسط الى اليسار السيد محمد رؤوف بسام والى اليمين السيد أحمد عبدالله

فرفشة

## لماذا تبقى وزارة المالية غائبة عن النشاطات الرياضية والفكرية؟

ما رأيكم لو شكلنا فريق لكرة القدم أو كرة السلة أو كرة الطاولة أو حتى الشطرنج؟؟

## هل تعلم؟

تثبت الأبحاث أن الانتظام في أداء التمارين الرياضية يجعل الإنسان أكثر هدوءا وأكثر سهولة في التعامل مع لآخرين. وقد تبيّن أن رياضة الجري والمشي السريع، لمدة نصف ساعة أو ساعة يوميا، تقلل من النزعة العدوانية والقلق والعصبية وتريح الأعصاب، فهي تزيد من قدرة العضلات والدورة الدموية على الاستفادة من الأوكسجين، ذلك بالإضافة إلى اللياقة البدنية التي تمنحها وما يتبعها من ارتياح وثقة بالذات.

## اختبر معلوماتك

س١:كم تبلغ مساحة المياه بالنسبة إلى الكرة الأرضية؟

أ-٤٢ ٪ تقريبا.

ب-٧١ ٪ تقريبا.

ج-٥٥ ٪ تقريبا.

س٢: من هو أول من فرض التجنيد الإلزامي؟

أ- الحجاج بن يوسف الثقفي

ب-هارون الرشيد

ج-عبد الرحمن الغافقي

س٣: ما هو اتجاه جريان مياه النيل؟

أ-من الشمال إلى الجنوب

ب-من الجنوب إلى الشمال

ج-من الشرق إلى الغرب

## اختبر ذكاءك

عددان إذا أخذت من الأول واحدا، وأضفته إلى الثاني، أصبح الثاني ضعف الأول. وإذا أخذت من الثاني واحدا وأضفته إلى الأول تساوى العددان وأصبحا أخوين. فما هما العددان؟

الحل في العدد التالي

ساهم في إنجاز هذه الفقرة السيد وائل مكحل

## رحلة

في مبادرات تعكس روح التلاحم والتآلف بين الموظفين الشباب في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، تم تنظيم عدد من الرحلات – سهرات راقصة ورحلة إلى الشمال. إليكم بعض الصور.

ألإحتفال بانتخاب الآنسة دارين جزيني "Miss Beauty TVA"

"هلا هلا هلا يا دارين — كرمالك نحنا جايين
تتتوجك Miss Beauty — إنت يا أحلى الحلوين ..."

وداع الزميلة أمل بروين قبل سفرها إلى زوجها في الكويت

ملحق
خاص بالضريبة على القيمة المضافة
حديث المالية – رقم ١٣ – حزيران ٢٠٠٢

## افتتاح مديرية الضريبة على القيمة المضافة وسير العمل في مختلف أقسامها

الأول من شباط ٢٠٠٢ هو التاريخ الذي حددته وزارة المالية لبدء تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. وقد راهن الكثيرون على عدم احترام هذا التاريخ، معتمدين على خبرتهم في التعاطي مع القطاع العام. فكان بالتالي لا بد من وضع حد لهذه التكهنات والمضي قدما في مشروع الإصلاح الضريبي. وقد جاء افتتاح المبنى الجديد لمديرية الضريبة على القيمة المضافة نهار الأربعاء في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٢ ليشهد على جدية الوزارة في مشروعها هذا وبدء العد العكسي لتطبيق الضريبة.

من المتوقع أن تكون هذه المديرية من أحدث المديريات، فقد تم تدريب جيل جديد من الموظفين يشكل مكلف لمدة أشهر قبل تسلمهم مهامهم (١٣٩ يوما تم خلالها التدريب على ثلاثة مراحل: التدريب العام، التدريب على المعلوماتية، مع الإشارة أن المديرية مجهزة بأجهزة الكمبيوتر الحديثة، والتدريب المتخصص على الضريبة على القيمة المضافة)، بحيث أصبح لديهم الخبرة الكافية للإجابة على كافة تساؤلات المكلفين. فمن يقصد المديرية يلاحظ نشاط الموظفين الذين يعملون من الساعة الثامنة صباحا حتى الخامسة بعد الظهر لتسهيل عملية التسجيل والحد من ضغط الإقبال. أما من ناحية سير العمل فلا بد من الإشارة إلى حسن إدارة المديرية حيث تم وضع هيكلية تنظيمية تضم أربعة مصالح موزعة على دوائر ثم أقسام لتنظيم العمل وتوزيع الاستشارات، كما يلي:

تجدر الإشارة إلى أهمية تشكيل فريق العمل ضمن مصلحة التدقيق والاستردادات –دائرة التدقيق الميداني –الذي يضم عددا كبيرا من الموظفين المختصين بالزيارات الميدانية للتحقق من حسن تطبيق الضريبة من قبل الشركات والمؤسسات الخاضعة، وللإجابة على أسئلة المكلفين ومعالجة المشاكل التي تعترضهم. وتجدر الملاحظة إلى أنه يتوجب على كل مراقب عضو في هذا الفريق وضع تقرير يومي عن الشركات التي زارها والمشاكل التي واجهها والأسئلة التي طرحت عليه. يذكر انه انضم مؤخرا إلى فريق العمل في مديرية ال TVA، عددا من المراقبين الرئيسيين من مديرية الواردات.

(للمزيد من المعلومات حول الزيارات الميدانية وتفاصيل أخرى ذات الصلة يمكن مراجعة النص حول النوعية الضريبية بقلم المراقب الرئيسي السيدة منال عبد الصمد نجد)

### مؤتمر صحفي في مديرية الـ TVA

عرض وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة في مؤتمر صحفي أقيم في مديرية TVA في ٢٠٠٢/٥/١٧ نتائج الـ TVA في الأشهر الأولى من تطبيقها، و كان الملحوظ أن الإيرادات فاقت التوقعات وقد بلغت حوالي ١٦٨ مليار ونصف ليرة لبنانية.

بمبادرة منه لاحصاء آراء المواطنين المكلفين في الضريبة على القيمة المضافة، قام فريق عمل "حديث المالية" باختيار عينة صغيرة من هؤلاء المكلفين لاستطلاع آرائهم على أن يتناول في الأعداد اللاحقة وبشمولية أكبر مختلف القطاعات بهدف إيصال آرائهم ومشاكلهم الأمر الذي يساهم في تسهيل مهمة وزارة المالية وتصويبها في إطار الجهود التي تبذلها لخدمة المواطن وتسهيل معاملاته. وقد شملت هذه الاستمارات ستة مواضيع أساسية هي مفهوم المكلف للضريبة ووجهة نظره، المكلف ونشاطه، الصعوبات التي يواجهها المكلف، معاملات التسجيل وسير العمل في المديرية، الموظفون وتعاملهم مع المكلفين، وأخيرا كيفية الحصول على المعلومات والعلاقة بالمديرية.

في ما يختص بمفهوم المكلف للضريبة ووجهة نظره، فقد رأت الأكثرية بأن هذه الضريبة هي لصالح البلد والخزينة شرط أن يتم توظيف الأموال المحصلة في المكان المناسب. وقد ابدى القسم الاكبر فهما واسعا لأبعادها ومدى انعكاس مردودها إيجابيا على الاقتصاد اللبناني إلا أن اللغط كان واضحا بالنسبة لمفهوم الضريبة. فالضريبة التي من المفترض أن تكون ضريبة على الاستهلاك، هي برأي أكثرية المستطلعين ضريبة على الاستهلاك، على الاستثمار، على المبيعات، وعلى الاستيراد. أما في ما يتعلق بمعدل الضريبة، فقد رأوا أن معدّل ١٠٪ ليس بمعدّل عادل من دون تحديد معدّل بديل.

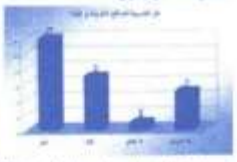

في ما يتعلق بالموضوع الثاني، المكلف ونشاطه، تم اختيار نموذجين من كل نشاط، ووجدت الأكثرية أن الأنشطة المعفاة من الضريبة بحاجة لإعادة النظر وتجدر الإشارة إلى أن قلة منهم وجدت أنها كافية. ووجدنا أن المسجلين الاختياريين فضّلوا التسجيل على البقاء خارج الضريبة أولا من أجل الاسترداد وثانيا من أجل التماشي مع الأوضاع في البلد لا سيما الانضباط الضريبي. أما بالنسبة للمسجلين الإلزاميين فهم يرون بأن من مصلحة المكلف أن يسجل اختياريا كي يتمكن من استرداد ما دفعه.

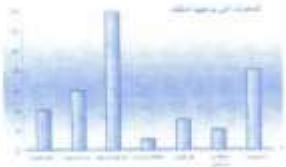

وفي ما يختص بالصعوبات التي واجهها المكلف، فهي تكمن في عدم فهم المستهلك الضريبة وكيفية العمل بها. ومن الملاحظ أن القليل من المكلفين واجه مشاكل في علاقته مع الإدارة.

لقد ركزنا عند استقصاء آراء المكلفين على تعاون الإدارة إن لناحية معاملات التسجيل او سير العمل في المديرية او غيرها من المواضيع وقد لاحظنا أن المستطلعين كافة أتموا معاملات التسجيل في المديرية ضمن المهلة المحددة. وضعوا سير معاملاتهم فيها بالسريع والسهل. وفي ما يتعلق بسير العمل بشكل عام في المديرية كان التقييم "جيد جداً" إلا العدد الأكبر فضل أن يوكل أمر متابعة المعاملات إلى محام أو مدقق الحسابات لديه.

يمكن اختصار انطباع المكلفين عن معاملة الموظفين في المديرية الجديدة لهم بكلمتين "لطيفة ومهذبة". وذهب الأمر بمكلف للقول بأن المعاملة "لطيفة لدرجة للمفاجأة"! وقد تبين لنا من الإجابات، أن فريق العمل كان على استعداد تام لمساعدة المكلفين وتلبية احتياجاتهم، وهو برأي الغالبية فريق كفوء سينجح في إدارة هذه الضريبة الجديدة. أما المراقبين الميدانيين، فقد كان واضحا أن زيارة المؤسسات كانت فكرة جيدة إذ أنهم أضافوا معلومات عملية وساهموا في تحسين فهم القانون والتطبيقات العملية.

أخيرا، تناول البحث كيفية الحصول على المعلومات والعلاقة بالمديرية، وقد امكننا تلخيص ذلك بالقول بأن المديرية بمختلف مكاتبها قد لعبت دورا مهما جدا في شرح المسائل الغامضة وصعوبات القانون، وأنه تم تزويد المواضيع بالمعلومات المطلوبة بشكل جيد إجمالا وضمن مهل معقولة. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من المكلفين قد اشتكى من تأخر صدور بعض المراسيم المتعلقة بنشاطهم وأن هذا الأمر بقي عالقا حتى الساعة الأخيرة. كما وأمكننا الاستنتاج أن العديد من المكلفين كان قد حضر ندوات "مفيدة" عن الضريبة نظمتها المديرية في المعهد المالي أو في أماكن أخرى: وقد ذكروا الدور المهم الذي لعبته النقابات في تحضير وتنظيم ندوات عن الضريبة بالتعاون مع المديرية.

تقرير: ميشلا رزق

الإحصاءات: مادونا بولس

## "الانتقاد سهل"

من السهل الانتقاد والمبالغة واختلاق الأقاويل من دون الاستناد إلى حقائق وبراهين...

تلك كانت حالة الرأي العام والصحافة في الأونة الأخيرة، حول مديرية الضريبة على القيمة المضافة وأهميتها بالنسبة للإصلاح الضريبي في لبنان وجدية العمل فيها...

فتحدث بعضهم، وهو مشكور، بموضوعية، أما البعض الآخر، فلديه حب الافتراء والتهجم.

وإذا نظرنا إلى حقيقة الأمور، نجد أن جيلا جديدا من الشباب الكفء قد غزا وزارة المالية من باب مجلس الخدمة المدنية، مشحونا بروح التغيير وحب العمل، مصمما على المضي في خطة النهوض، وذلك بالرغم من صعوبة المرحلة التطبيقية الأولى.

حقهم علينا أن نشاركهم ورشتهم الثورية بالقليل من الدعم والتشجيع لنصل معا إلى غد أفضل...

رجوع

## التوعية الضريبية من أبرز عوامل نجاح الضريبة على القيمة المضافة

في إطار حملات التوعية التي تقوم بها مديرية الضريبة على القيمة المضافة لشرح مفهوم الضريبة وآلية تطبيقها، تم إعداد حوالي مائة حلقة تقاش بالتنسيق مع الهيئات الاقتصادية المعنية، تراوح عدد الذين حضروها بين ٧٠ و١٠٠ شخص.

في كل حلقة، كان يتم شرح ميزات الضريبة وأهداف تطبيقها وآلية احتسابها واستيفائها مع عرض مثال تطبيقي يوضح هذه الآلية. كما كان يتم التطرق إلى خصائص هذه الضريبة في لبنان، من حيث شروط الخضوع لها، والتسجيل فيها، فضلا عن إفساح المجال أمام التسجيل الاختياري للأشخاص الذين يجدون مصلحة لهم بذلك نظرا لممارسة الخاضع لحق الحسم الذي يمنع أي اثر تراكمي للضريبة، وبالتالي يخفض من كلفة التاجر الخاضع لها.

بعدها كانت تعرض أبرز الإعفاءات التي لحظها القانون، ويجب معظمها في خانة تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيف العبء الضريبي عن كاهل ذوي الدخل المحدود، إذ تم إعفاء القطاع الصحي بكامله وما يرتبط به من خدمات ومعدات طبية وادوية. كذلك اعفي القطاع التعليمي وما يرافقه من كتب ومطبوعات وخدمات. وهناك سلة كبيرة من السلع الاستهلاكية اعفيت من الضريبة، كالطحين والسكر واللحوم والاسماك والحليب والالبان ومشتقاتهما وغيرها من السلع والخدمات المعفاة والتي تشكل ٥٥٪ من السلة الاستهلاكية الإجمالية و٦٣٪ من سلة ذوي الدخل المحدود. هذا الامر يجعل تأثير الضريبة على الاسعار محدودا، إذ لا يتجاوز ارتفاع كلفة السلة الاستهلاكية للاسرة الواحدة ٤,٥٪ وهذه الزيادة هي لمرة فقط نظرا لامكانية حسم الضريبة عند كل مرحلة توزيع، وبالتالي منع الاثر التراكمي لها.

بطبيعة الحال، كون الـTVA ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تطال جميع السلع المستوردة والمنتجة محليا على حد سواء، سيكون لها أثرا إيجابيا على زيادة إيرادات الخزينة، فمن المتوقع أن تحقق إيرادات سنوية تفوق ٨٠٠ مليار ل.ل أي ما نسبته ٣٪ من الناتج المحلي القائم، مما يساهم بالتالي في تحسين واردات الدولة.

كما أن من مبررات اعتماد هذه الضريبة يعود إلى كون العبء الضريبي لا يزال منخفضا في لبنان، مقارنة مع الدول ذات المستوى الاقتصادي المماثل، بحسب إحصائيات العام ٢٠٠٠، لا يتجاوز هذا العبء (أي نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الناتج المحلي) ١٣٪، في حين انه يفوق ٢٠٪ في الدول المجاورة و٤٠٪ في الدول الصناعية. أخيرا، كان العرض يختتم بشرح لهيكلية مديرية الضريبة على القيمة المضافة وتوزيع الوظائف والمهام داخلها. كما يفسح في المجال أمام الحاضرين لطرح الأسئلة والاستفسارات التي تراودهم.

لقد لاحظنا من خلال هذه اللقاءات والندوات، أن أبرز الموضوعات التي تهم الحضور هي بالدرجة الأولى معرفة السلع الخاضعة وتلك المعفاة، كذلك شكلت الفاتورة وكيفية تدوين الضريبة عليها اهم المواضيع التي غالبا ما كانت الإجابة عنها تتميز بالاقتضاب المفيد الذي يذيل الغموض أو الالتباس.

وقد تم تحضير عدة حلقات حول الضريبة تناولتها وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، بغية إرشاد المستهلك وتوعيته على حقوقه وواجباته كي لا يقع ضحية جهله الضريبي وتكون النتيجة تحمله لأعباء إضافية دون وجه حق. وركزت الرسائل، بالدرجة الأولى، على:

- ضرورة التحقق من أن الشخص الذي يطبق الضريبة هو شخص خاضع وعليه بالتالي أن يبرز شهادة تسجيل تثبت انه مسجل في الضريبة على القيمة المضافة.
- على المواطن التنبه من انه يدفع ضريبة على السلع الخاضعة فقط دون السلع المعفاة.
- إن نسبة الضريبة هي ١٠٪ على المواطن وليس اكثر من ذلك.

لهذه الغاية وضعت بتصرف المستهلك لائحة بأبرز السلع المعفاة من الضريبة فضلا عن إمكانية الدخول إلى موقع الانترنت الخاص بالـTVA والإطلاع على القانون وكل المراسيم التطبيقية المتعلقة به.

في الإطار نفسه، يتم حاليا الاعداد لسلسلة حلقات تلفزيونية، تتناول كل حلقة قطاعاً معيناً، فتتطرق الى تأثير الضريبة عليه وما يشمله من إعفاءات ضريبية، فضلا عن تغطية كل الموضوعات التي تهم الخاضع من جهة والمستهلك النهائي من جهة أخرى.

### الزيارات الميدانية إلى المكلفين

يقوم مراقبو الـTVA بزيارات ميدانية للخاضعين، وذلك بهدف التحقق من استيفائهم للضريبة ومن التزامهم بكافة الموجبات الضريبية من ناحية إصدار الفواتير وفق أحكام القانون، وضع شهادة التسجيل في مكان بارز للعيان ومسك الدفاتر المحاسبية بطريقة الربح الحقيقي، وغيرها من الموجبات.

وتأتي هذه الخطوة زيارات ميدانية أخرى للتحقق من تصويب الخاضعين لكافة المخالفات التي تم اكتشافها في الزيارات الأولى، علما أنه وفي حال استمرارهم في المخالفة، تطبق بحق الخاضع أحكام القانون ونصوصه المتعلقة بضبط المخالفات والغرامات المترتبة.

في نهاية القول، من المهم التذكير أن الدولة اللبنانية وتحديدا وزارة المالية، قد خطت خطوة جريئة عبر إقرار قانون الضريبة على القيمة المضافة، ونجحت في تطبيقها ضمن المهلة المحددة لها. يبقى علينا أن نستمر بالعمل وبذل الجهود وان نسعى كل ما في وسعنا في سبيل النجاح في إدارتها وتحقيق الغاية المرجوة منها.

منال عبد الصمد نجد
مراقب رئيسي

٢٠٠٢/١/٢٣: لقاء مع أصحاب السوبرماركت لشرح الـTVA
٢٠٠٢/١/٢٥: ندوة للتعريف بالضريبة موجهة إلى العاملين في المستشفيات
... وما يقارب ١٠٠ ندوة أخرى للتوعية حول هذه الضريبة الجديدة

مقابلة – المكلفون يبدون انطباعهم عن مديرية الضريبة على القيمة المضافة

أ–مدير شركة خاصة ب–مكلف يملك متجرا للألبسة والأحذية

• متى أتممت معاملات التسجيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة؟

أ– تم ذلك في أواخر كانون الثاني

ب–كانت مؤسستنا أول من تسجل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة (كانون الثاني ٢٠٠٢).

• كيف كان سير معاملاتك في هذه المديرية وما انطباعك عن معاملة الموظفين للمكلف؟

أ– بالنسبة لسير العمل، فقد كان سهلاً ومنظماً، (باستثناء "العجقة").

وأما بالنسبة لانطباعي عن الموظفين فإنهم يعطون أكثر مما يستطيعون وهم مدركون تماما ويشكلون فريق عمل متجانس نظرا لتقارب أعمارهم وتشابه خبرتهم في القطاع العام.

ب–أعتقد أن سير المعاملة كان جيداً، فقد أرسلت موظفا تولى الأمر نظرا لانشغالي. في ما يتعلق بمعاملة الموظفين، فلديهم الإرادة للعمل ولتحسين الخدمة للمكلفين، لكن تنقصهم الخبرة ويظهر ذلك من خلال التناقض في شرح القوانين والنقص في إعطاء المعلومات المطلوبة.

• هل حصلت بسهولة على شهادة التسجيل؟

أ– نعم، لم تأخذ المعاملة وقت، فقد تم الاتصال بي وتوجهت إلى المديرية واستلمت الشهادة.

ب– نعم

• هل الفترة بين التقدم بالطلب وتسلم الشهادة كبيرة؟

أ– شهر واحد تقريباً.

ب– كانت قصيرة نسبياً، وكما قلت، ليست المشكلة في سير المعاملات.

• هل احتجت إلى معلومات حول الضريبة على القيمة المضافة وتوجهت إلى المديرية؟

أ– أولاً اطلعت على النص عندما صدر في الجريدة الرسمية، ومن ثمة تمت مراجعة قسم السياسات الضريبية في المديرية للاستفسار عن بعض الأمور لا سيما عن المراسيم التطبيقية.

ب– نعم توجهت إلى المديرية لكنني واجهت بعض المشاكل من جهة قلة المراسيم والمعلومات المطلوبة.

• كيف اتصلت بالمديرية للاستعلام؟ (الهاتف/البريد الإلكتروني)؟

أ– أولا تم الاتصال عبر مكالمة هاتفية، تبعها زيارة إلى مبنى المديرية.

ب– قمت بزيارة إلى المديرية، وانوي الاطلاع على موقع الإنترنت الخاص بها، لكن لم أتمكن حتى الآن من ذلك بسبب ضيق الوقت.

• هل تم تزويدك بالمعلومات المطلوبة بالسرعة اللازمة؟

أ– في مرحلة أولى، كانت الإجابات ضئيلة وغير واضحة تماماً لعدم صدور المراسيم التطبيقية بعد، لكن في مرحلة ثانية كانت التوضيحات أكثر بسبب توفر الآلية التطبيقية من خلال المراسيم. ويوجد بعض الأسئلة المتعلقة بإعطاء بعض التوجيهات اللازمة حول المراسيم التطبيقية والتي ما زالت قيد الدرس.

ب– كلا، ما زلت أنتظر لأعلم عن التفاصيل الغامضة والتي يبدو أنها لم تحسم فكل يعطي شرحا مختلفا للقوانين والمراسيم.

• هل من تعليق حول سير العمل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة؟

أ– العمل منظم ولكن لفت انتباهي العنصر الشاب والمندفع بين الموظفين.

ب– من الواضح أنه ينقص فيها التنظيم.

• هل تواجه الصعوبات في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة؟ وهل تجد أن فريق العمل في المديرية على استعداد للمساعدة؟

أ– لم نواجه مشاكل في تطبيقها باستثناء المراجعات الصادرة عن بعض الزبائن بحيث يتم شرح كيفية التطبيق لهم، أما بالنسبة لفريق العمل، فهم جميعاً يتكلمون "اللغة ذاتها".

ب– نواجه الصعوبات من ناحية انخفاض المبيعات، فقد أصبحت أسعار البضاعة تفوق قدرة المستهلك، لا سيما في ما يتعلق بالأحذية التي لم تخفض عليها الرسوم الجمركية؛ فلا يمكننا تحميل المستهلك كل أنواع الضرائب في الوقت نفسه. أما فريق العمل في المديرية، فينقصه التدريب والخبرة.

• كيف تقيم تعامل المراقبين مع المكلفين خلال زيارتهم للمؤسسات؟

أ– أعد زياراتهم عملية والتعامل جدي، يجري وفقاً للأصول، إضافة إلى اللياقة والتهذيب.

ب– رأيت أن المراقبين ليقون في تعاملهم معنا ولكن الزيارات عشوائية، فيزور المراقبون المؤسسة نفسها أكثر من مرة ويتسببون بإزعاج، لا سيما أن كل منهم يحمل لنا شرحا مختلفا للنقاط ذاتها وهذا ليس بالمقبول.

• هل ترى بأنها ضرورية في الوقت الحالي؟

أ– كلا، مقارنة مع الوضع الاقتصادي الراهن وخاصة الشق المتعلق بالمعيشة والدخل القومي، إذا هذا الأمر يشكل عبئا على المستهلكين ذوي الدخل المحدود.

ب– أرى أنه على العكس من الصعب تحميل عبئها على المستهلكين في هذا الوقت.

• ما رأيك بالضريبة؟

أ– فيما لو طُبّقت كما يجب واستعملت عائداتها بما فيه من منفعة لتخفيض الدين العام وإنعاش الدورة الاقتصادية فيكون أمراً ممتازاً.

ب– كما ذكرت، أعتقد أن هذه الضريبة قد تكون مفيدة في بلد آخر وفي ظروف أخرى، ولكن...

• أخيرا، هل شاركت في ندوات قامت بها المديرية؟ وما رأيك بها؟

أ– نعم، شاركت في عدد من الندوات، وكانت مفيدة جداً.

ب– نعم، لكن لا أعلم كيف كانت، اعتقد أنها كانت جيدة– فقد ذهب إليها المدير المالي في الشركة.

Hadith El malia
حديث المالية
الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
Edité par l'Institut des Finances www.if.org.lb No. 13 - juin 2002

## Sommaire

**Editorial du Ministre**

**Formation**
*Des experts français à l'IDF
*Résultats choc au test d'anglais TOEIC
*Les fonctionnaires de la Compagnie des Eaux formés à l'IDF
*Du nouveau au département d'informatique de l'IDF
*Le comité d'ajustement fiscal à l'IDF

**Nouvelles du Ministère**
*Domiciliation des salaires des fonctionnaires
*Remise à jour des sites web du ministère et de l'IDF
*"Le succès de l'Institut s'exporte": Un IDF Serbe
*Première réunion préliminaire du G24 à Beyrouth

**Douanes**
*Lancement du Système Informatisé NOOR
*Formation sur les Droits de Propriété Intellectuelle

**Cadastre et Affaires foncières**
*Inauguration du Registre Foncier de Beyrouth

**Vie du Ministère**
*Mariage, naissance, fiançailles etc.

**Bibliothèque**
*Nouveaux arrivages
*Un livre à la Bibliothèque des Finances
*Statistiques premier trimestre 2002

avec le soutien de
SGBL
SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN

Dans ce numéro de Hadith El Malia, l'accent sera mis sur les projets d'informatisation au ministère des Finances, visant à améliorer le service au public et la relation avec le citoyen, en permanence, à travers une meilleure communication, basée sur la technologie et les outils informatiques. Ces projets visent à parvenir à une généralisation de l'informatisation au ministère des Finances, à travers une application progressive, appelée "les îles informatisées".

La généralisation de l'informatisation est un plan ambitieux, recouvrant le ministère des Finances dans la totalité de ses départements, et qui vise à former tous les fonctionnaires à l'utilisation de l'ordinateur et à équiper les bureaux d'un poste pour chacun afin de préparer à la transition d'une vieille administration basée sur la conservation des informations sur papier, vers une nouvelle ère de communication par réseaux, tout en respectant les mesures de sécurité requises. Objectif: améliorer la qualité du service du ministère des finances aux citoyens et développer l'administration publique à travers l'informatisation et une utilisation optimale des outils de communication dans tous les domaines de travail et dans la totalité des départements du ministère. Cette étape aura sans aucun doute un effet positif sur l'organisation de l'administration et la simplification des formalités et sur la qualité de ses services,de même que l'utilisation des Ressources Humaines disponibles et la réduction des dépenses de l'administration par rapport aux services rendus, mais aussi sur l'amélioration et la rapidité du processus de collecte des sommes dues au Trésor.

Le plan du ministère, dans la plupart de ses étapes, est basé sur les principes généraux suivants:

-servir l'intérêt public en améliorant la qualité des services et leur rapidité,

-réduire les dépenses, qui vont croissant, en recourant à l'informatisation et à la télécommunication,

-augmenter la productivité des fonctionnaires au ministère des Finances et optimiser l'efficacité des dépenses,

-assurer les informations rapidement et facilement sur les sites web, récemment créés sur le réseau,
-prolonger les horaires de service à travers des systèmes électroniques permettant de recevoir les formalités,
-et assurer les points de service rapide - "one-stop shop" - pour accueillir les citoyens, les guider, recevoir les demandes, procurer les résultats et les documents demandés.

C'est en ce basant sur ce concept, et à partir de 1993, qu'un nombre de projets d'informatisation, de développement et de connexion entre différents départements sont nés, lancés sur plusieurs étapes. En effet, vu l'impossibilité de l'application immédiate d'une informatisation globale par manque d'équipements, de locaux, de personnel formé et de capacité d'assimilation, le plan d'informatisation du ministère des Finances vise à réaliser une informatisation progressive, qui recouvrirait un département après l'autre, tout en tenant compte des toutes dernières évolutions en matière d'informatique, et en coordination et harmonie parfaite entre les différents départements.

Dans l'optique des efforts fournis au cours des années 1993 à 2000, le ministère des Finances a mis au point et commencé l'application depuis début 2001 un plan pour trois ans, pour la modernisation et le développement des systèmes informatiques.

Il n'est nul doute que dans le monde de l'informatique, l'acquisition d'outils modernes et récents constitue un grand souci pour les fonctionnaires, mais, avec les ressources limitées, une bonne gestion consisterait à bien faire les investissements techniques ayant de bons rendements pour les citoyens et l'administration en même temps.

Actuellement, ce projet ambitieux est en cours de réalisation et s'étendra jusqu'en 2003; les résultats seront toutefois perçus avant l'année prochaine, et les projets d'informatisation et de développement ne s'arrêteront pas à ce moment puisqu'ils se feront en fonction de l'évolution et des changements et qu'ils s'adapteront aux besoins et aux décisions, tous facteurs variables en qualité et quantité; le projet comporte des objectifs à court terme aussi bien que des objectifs à long terme. De nombreuses réalisations verront le jour au cours de l'étape d'application.

Finalement, l'objectif du ministère des Finances étant l'amélioration du service au citoyen et le développement des performances en réduisant le coût à travers l'utilisation de tous les moyens modernes disponibles, le ministère a développé ses sites Web, notamment en y créant une section TVA où il est non seulement possible d'obtenir des informations, mais aussi de télécharger les formulaires requis par l'administration. De même, le site des douanes et celui de l'Institut des Finances ont été développés pour fournir l'information précise et permettre d'obtenir des formulaires comme les déclarations de l'impôt sur le revenu. Au niveau de l'archivage et du suivi des formalités, le ministère est en train de mettre au point l'application du système d'archivage électronique permettant de suivre les formalités et les documents à travers toutes les étapes; en plus de la conservation électronique des archives, permettant le classement et l'organisation et la consultation au besoin, et permettant aux citoyens de suivre par la suite leurs formalités sur Internet. Après tout, les projets mentionnés sont centrés sur le bien-être des citoyens et visent à leur assurer les meilleurs services possibles, de même que sur le trésor et l'intérêt public, ce qui reste une priorité au ministère des Finances.

Dans ce cadre, nous présenterons dans les prochains numéros de Hadith El Malia les différents programmes d'informatisation prévus à la Direction Générale des Finances, aux départements du Cadastre et aux Douanes Libanaises ainsi qu'à l'Institut des Finances, afin que tous les fonctionnaires au ministère des Finances et les personnes intéressées par ses activités puissent prendre connaissance du programme détaillé du ministère dans ce domaine.

## Des experts français en visite à l'Institut des Finances

Messieurs Dufresnoy et Audemar

Dans l'optique de l'effort continu fourni pour faire de l'Institut des Finances un centre de formation de niveau international, deux experts de la Direction Générale française des Impôts, M. Audemar, Chef des Services Fiscaux, et M. Dufresnoy, Sous-Directeur à la Gestion des Ressources Humaines, ont visité l'Institut du lundi 18 mars au vendredi 22 mars 2002, avec comme mission l'assistance technique à L'Institut des Finances, et dans le but d'améliorer les méthodes de formation en cours et, plus précisément:

- Assister L'Institut à mieux analyser la demande de formation,
- Participer à l'audit des méthodes de formation en cours,
- Améliorer les modules d'orientation des nouvelles recrues.

De plus, la mission a organisé un séminaire de "Formation de Formateurs", le mercredi 20/03/2002, sur les techniques disponibles pour améliorer les méthodes de formation, adressée à l'équipe de L'IDF et aux formateurs de L'Institut.

Dans une ambiance très cordiale, les notions de formation et les caractéristiques des formateurs idéaux furent présentées; puis les formateurs considérèrent des aspects plus techniques en soulignant l'importance de l'évaluation en fin de formation.

La coopération entre l'Institut des Finances et la Direction Générale française des Impôts ne s'arrêtera sans doute pas à ce niveau; des propositions de futures collaborations et des recommandations ont été en effet établies, dans le but de développer cette relation et de la rendre encore plus fructueuse..

## Les formateurs sont formés à leur tour à l'Institut!

L'Institut des Finances a organisé une session de formation sur le thème "l'organisation du stage de formation: de l'analyse des besoins au suivi" durant la période du 6 au 14 mars 2002. Les responsables de formation de l'Institut et du Ministère des Finances ont participé

à cette formation animée par le formateur Jinane Ghanem Douaihy, avec comme objectif la sensibilisation des participants aux différentes étapes d'une formation et les outils nécessaires à chaque étape. Ce cours animé d'une façon active a permis aux participants de discuter des principales tâches accomplies dans leur travail d'organisateurs de formation et d'établir un protocole commun et un plan de travail pour le perfectionnement du travail en cours.

## Résultats choc au test d'anglais TOEIC

### Test Of English for International Communication

Bonne nouvelle pour les formateurs et les personnes concernées par les formations de langues à l'Institut des Finances : les résultats des fonctionnaires ayant suivi la formation de préparation au TOEIC (16 octobre 2002) à l'Institut, sous la supervision d'AMIDEAST, sont de loin supérieurs aux moyennes aux Etats Unis, ceci malgré la relative limitation de leur durée totale (25h)!

Pour les détails, les notes et les inscriptions aux cours de langues, consulter Mme Roula Darwish, responsable de ces cours (et Chargée de Communication externe à l'Institut).

**Quelques chiffres**

| Résultats au Liban<br>Ministère des Finances inclus | Ministère des Finances | Etats-Unis |
|---|---|---|
| Note la plus haute: 880 | Note la plus haute: 880 | Note la plus haute: 816 |
| Note la plus basse: 220 | Note la plus basse: 420 | Note la plus basse: 10 |
| Moyenne générale: 663 | Moyenne générale: 715 | Moyenne générale: 415 |

Ces informations ont été recueillies avec l'aide de Mme Roula Talhouk, formatrice à AMIDEAST

### Qu'est-ce que le TOEIC?

Le TOEIC permet d'évaluer les capacités de communication professionnelles en anglais, dans des domaines comme la gestion, l'hôtellerie, les agences de voyage, l'industrie, l'administration financière etc..

Plus de 4000 sociétés dans le monde recourent au TOEIC pour évaluer les capacités de près de 1,4 million de personnes, dans des buts de recrutement, de promotion ou en tant que test d'aptitude à participer à un événement international…

Les copies des examens sont corrigées électroniquement aux Etats-Unis, d'où proviennent directement les certificats du TOEIC.

## Les fonctionnaires de la Compagnie des Eaux formés à l'IDF

Dans le cadre des efforts visant à améliorer le service au citoyen et moderniser les services de réception et de consultation, financés par le ministère d'Etat pour la Réforme Administrative, deux sessions de formation ont été organisées à l'Institut des Finances sur la relation avec le public. Les cours ont été animés par des formateurs de l'Institut Pigier, Mme Mireille Jirr (formatrice à Pigier et professeur de communication à l'Université St-Joseph) et M. Hani Issa (formateur et "business developer" à Pigier).

Deux groupes de quinze fonctionnaires de la Compagnie des eaux de Beyrouth ont assisté aux formations qui se sont articulées sur des thèmes comme le service au citoyen, l'identification de ses besoins et les techniques de réception, et autres thèmes plus larges tel le travail de groupe et le citoyen moderne, et ce pour parvenir à une meilleure relation avec les citoyens et améliorer le service et le rendement dans les administrations publiques.

Dans le cadre de la coopération avec Pigier, notons que Mme Rita Chidiac de l'Institut des Finances a participé à la formation de "l'Assistante Exceptionnelle" en février 2002, adressée à des assistantes de grandes entreprises (Born Interactive, Bankers, Indevco,…). Au cours de cette session, les participants ont été initiés aux techniques d'archivage, d'entrée de données et de réception à travers des techniques modernes et divertissantes, comme les projections -Power Point- les caricatures etc..

Objectif: parvenir à l'organisation et la réception idéales.

## Du nouveau au département d'informatique

Une première dans les formations d'informatique : les cours de "Power Point", récemment connus sous le nom de "capacités de présentation", ont été lancés depuis début février 2002.

Les cours s'étendent sur quatre séances de deux heures, et sont adressés aux fonctionnaires de la Direction Générale des Finances, notamment les nouvelles recrues et tous les fonctionnaires désirant enrichir leur capacités en informatique. L'écho des formations a été très positif parmi les participants, vu la modernité du sujet et son efficacité pratique dans toute présentation ou conférence.

Le département d'informatique est actuellement entrain de développer les programmes de formation et d'élargir la tranche de participants à ces sessions. Nous remercions les participants qui ont déjà assisté aux cours pour leur confiance et leur persévérance et nous espérons rester à la hauteur de la responsabilité qui nous incombe malgré l'importance du travail qui reste à faire...

Riad Abou Sari, Eiad Ghannam et Madona Boulos
Formateurs d'informatique à l'Institut des Finances.

### Quelques opinions parmi les participants

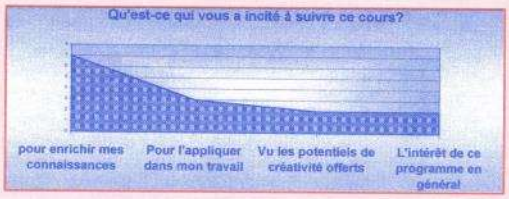

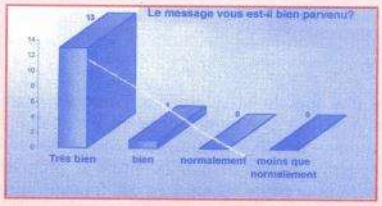


Notons que les formations d'informatique dans les bureaux régionaux ont déjà été lancées à la Chambre de Commerce et d'Industrie de Tripoli (Word, Computer Literacy, Excel).Une soixantaine de fonctionnaires ont participé à ces formations entre le 4 février et le 9 mai 2002, répartis sur des niveaux déterminés préalablement par des tests d'évaluation à l'Institut des Finances.

Les Formateurs d'informatique à l'Institut des Finances annoncent qu'ils se mettent à la disposition des fonctionnaires ayant participé aux formations d'informatique ou toute personne désirant s'informer à ce sujet, pour répondre à leurs questions, tous les vendredis à partir de midi.

## Le comité d'ajustement fiscal en réunion à l'Institut des Finances

Dans le cadre de la mise en place d'une procédure d'ajustement fiscal en faveur des contribuables, l'Institut des Finances a tenu 3 réunions rassemblant 100 contrôleurs de la Direction des Recettes de Beyrouth et deux bureaux régionaux pour discuter du projet d'ajustement. Ces réunions ont été organisées par le comité chargé de l'ajustement et constitué de messieurs: Sarkis Sakr- Chef du Département des Impôts sur le Revenu, Hayat Nader- Chef du Département de Droit de Succession, Georges Asmar- Contrôleur en Chef au Bureau Régional du Mont Liban, Amer Mamlouk- représentant du Centre Informatique du Ministère des Finances.

Le ministère des Finances a promulgué une déclaration le 2 mars 2002 concernant la loi de l'ajustement fiscal concernant l'impôt sur le revenu, stipulant que: "la loi 384" sur l'ajustement fiscal fut promulguée le 24/12/2001. Cette loi accorde aux contribuables désirant réaliser l'ajustement un délai de 3 mois (échéance le 23/3/2002) pour présenter la déclaration de l'ajustement et régler l'impôt qui leur est imposé sur les travaux executés entre 1992 et 1999 inclusivement, conformément à un formulaire facilement fourni par le service de l'impôt sur le revenu et ses unités à Beyrouth et dans les mohafazats"... (A noter que le délai mentionné a par la suite été prolongé de trois mois).

### Normes Internationales de Comptabilité

L'Institut des Finances a lancé une série de sessions de formation, les Normes Internationales de Comptabilité, depuis le samedi 13 avril 2002 , détaillant une norme ou deux chacune.
La première session, sur la norme 2, "le stock" , a eu tellement de succès parmi l'audience de fonctionnaires et la demande a été si importante que l'Institut a dû organiser deux sessions supplémentaires. En espérant que les autres sessions soient aussi réussies.

## Domiciliation des salaires des fonctionnaires

Encore une fois, le Ministère des Finances lance un plan de modernisation sans précédent. En effet, le ministère a pris, dans le cadre d'une politique de réforme globale, les mesures et mis au point le programme nécessaire pour payer les salaires des fonctionnaires et les pensions des retraités à travers les banques. Ceci devrait faciliter les formalités administratives, accélérer le mode de paiement et réduire les erreurs en facilitant la tâche aux fonctionnaires et aux retraités. L'exécution du projet qui a commencé par les salaires des fonctionnaires du ministère des Finances, devrait s'étendre progressivement pour recouvrir tout le secteur public, d'ici fin 2002.

Quant aux personnes chargées de la paie des salaires au Ministère des Finances, leur mission se limitera desormais à préparer les listes des salaires et à les envoyer au Département des Salaires à la Direction de l'Ordonnancement puis à la Banque Centrale.

## Sites web, tout nouveaux, tout beaux

Ministère des Finances: www.finance.gov.lb

Le site web du Ministère des Finance a été entièrement renové après sept mois de travail et d'effort continus des responsables du site parmi l'équipe informatique du Ministère. De nouveaux titres ont été introduits sur le site pour faciliter la navigation, citons:

-La Taxe sur la Valeur Ajoutée;

-Des formes de procédures qui peuvent être téléchargées pour être remplies et envoyées au Ministère;

-Le recrutement;

-Une section comprenant les adresses des fonctionnaires du Ministère et des bureaux régionaux;...

A noter que la structure et le design du site ont été réalisés en harmonie avec le site des Douanes Libanaises et celui de l'Institut des Finances.

Ces informations ont été receuillies de M.M. Pascal Issa et Samer Tizani, responsables du renouvellement du site qui ont mis l'accent sur les efforts de M. Rafi Kantarjian. Ce dernier a joué un rôle principal dans la mise en place et l'évolution du site.

Institut des Finances: www.if.org.lb

A l'occasion de son 5ème anniversaire, l'Institut des Finances a lancé son nouveau site sur Internet le 29 novembre 2001. Edité en trois langues (l'arabe, le français et l'anglais), ce site, renouvelé et moderne, comprend un aperçu sur les activités, les programmes de formation de l'Institut et les conférences qui y prennent lieu. Il comprend de même une longue liste de liens et de sites pertinents, notamment le lien établi avec la section TVA du site du Ministère.

Mlle Katia Achkar a travaillé sur le renouvellement du site alors que Mlle Madona Boulos se charge du suivi et de la mise à jour des informations en relation avec la formation et avec d'autres sections en changement continu. A noter qu'une nouvelle section a été créée, comprenant les coupures de presse sur les thèmes des finances, de l'économie, et de l'administration.

## Le succès de l'Institut des Finances s'exporte

**Suite à la mise en place du nouveau gouvernement serbe en janvier 2001, et dans le cadre de la réforme fiscale entamée en Serbie, notamment la préparation à l'introduction de la TVA prévue pour 2004, le ministère serbe des Finances a voulu s'assurer un outil de gestion des ressources humaines et un centre de formation à la hauteur des projets entrepris. C'est ainsi que naquit, avec la collaboration de la France, plus particulièrement du Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie, un projet ambitieux dont nous laissons au directeur lui-même, Monsieur Ludovic Morinière, le soin de nous donner les détails... un aperçu qu'il a rédigé à l'attention de Hadith El Malia, (en prenant la plume et se mentionnant à la 3ème personne par pure modestie)...**

"Et oui, depuis le début du mois de janvier 2002, un Institut des Finances yougoslave est en train de naître. Cette création est une initiative franco-serbe, décidée l'année dernière lors d'une rencontre entre le Directeur de l'Agence des Revenus Publics de Serbie et le précédent Directeur de notre Institut, Monsieur Jean-François Bijon. Nous pouvons d'autant plus être fiers de cette rencontre qu'elle a abouti à la nomination comme Directeur du projet de Monsieur Ludovic Morinière, ex-assistant de Monsieur Bijon! Il faut dire qu'il a été très bien formé parmi nous...

Le projet est ambitieux : il y a presque 8000 employés à l'agence des Revenus Publics et la plupart d'entre eux n'ont pas suivi de formation depuis 10 ans. La République de Serbie a donc décidé de doter son administration d'un centre de formation, de communication et d'information. Ce centre sera le cœur névralgique de toutes les réformes engagées par le ministère des Finances serbe et ses partenaires. Financé au début par la Serbie et la France, il devrait vite obtenir une aide de l'Union Européenne et de l'ONU. De plus, beaucoup de programmes sont déjà prévus: comptabilité privée, nouvelle loi fiscale et un programme d'introduction à la TVA organisé par le gouvernement Allemand en grande partie. Même un troisième cycle "Fiscalité" en collaboration avec la Faculté de Droit de Belgrade devrait voir ses premiers étudiants en septembre!

Les réformes engagées par l'Agence des Revenus Publics et la création de ce centre représentent le dynamisme dont fait preuve le nouveau gouvernement de République Fédérale de Yougoslavie depuis plus d'un an. Il reste cependant encore beaucoup à faire pour donner à l'Institut des Finances toute la mesure de ses ambitions, notamment trouver un lieu définitif ou pourront venir se former chaque jour des dizaines d'employés. Mais l'Institut est encore jeune et pour cela, nous lui souhaitons une longue vie et le même succès à Belgrade que celui que notre Institut a pu connaître ici, à Beyrouth."

## Consolidation des rapports entre l'éducation et les marchés de travail dans les pays arabes

D'autre part, une conférence économique internationale a eu lieu le mardi 5 mars 2002 à l'hôtel Holiday Inn, portant sur la consolidation des relations entre l'éducation et les marchés de travail dans les pays arabes. Sous le patronnage du Ministre des Finances, M. Fuad Siniora, et organisée conjointement par l'Institut Arabe pour la Plannification au Koweit et le Ministère des Finances libanais, cette conférence a visé à lier les débouchés de l'éducation aux marchés de travail, à analyser les politiques ayant pour but de rendre l'éducation plus conforme aux besoins du marché, ainsi qu'à définir les politiques économiques, sociales, et institutionnelles convenables afin de restructurer les marchés de travail.
A l'occasion, le ministre des Finances M. Siniora a souligné l'importance du développement de l'enseignement et des programmes pour une croissance effective de l'économie et une amélioration du niveau de vie basée sur les expériences des autres pays. M. Siniora a insisté sur les défis à relever en matière d'éducation et de développement de Ressources Humaines à travers la formation, et sur le rôle des centres de formation et des universités dans ce sens.
Le Directeur de l'Institut Arabe de Plannification M. Ghazali a, quant à lui, fait allusion aux taux de croissance comparés au PNB réalisés dans les pays arabes, restés relativement bas par rapport aux variables d'education malgré les efforts d'alphabétisation et les progrés réalisés.

Les sujets abordés à l'ordre du jour se sont basés sur trois thèmes (sur 2 jours):
1-Le premier thème, analytique, concernait la présentation et la discussion des exemples théoriques des liens entre les systèmes educatifs et les marchés de travail, de même que les concepts liés à la mondialisation;

2-Les expériences des pays arabes concernant la qualité de l'enseignement et les marché de travail; l'education de la femme les tendences des indices des marchés du travail; de même que les divergences des salaires suivant les niveaux d'education et l'emploi des enfants et son influence sur les marchés de travail;

3-Les politiques économiques et les institutions y relatives, leur incidence sur le rapport entre l'education et les marchés de travail, et l'evaluation des résultats suivant les niveaux d'education.

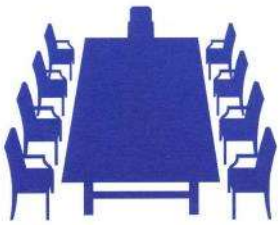

## Première réunion préliminaire du G24 à Beyrouth

Le Ministre libanais des Finances, M. Fuad Siniora, et le Directeur Général des Finances, M. Alain Biffani, ont inauguré la première réunion préliminaire des experts du G24 qui a eu à l'hôtel Mariott - Beyrouth, le 1er et 2 mars 2002, en présence d'un nombre de diplomates et d'experts du Fonds Monétaire International, de la Banque Mondiale et des Nations Unies.

Le G24, qui regroupe des pays de l'Afrique, de L'Amérique Latine des caraïbes et de L'Asie, a été créé en 1971 afin de traiter des problèmes économiques et monétaires, et d'organiser les affaires financières des pays en voie de développement. Cette année, et en tant que premier vice-président du Groupe, le Liban a accueilli la première réunion préliminaire pour l'an 2002, la réunion des ministres (ministres des Finances et Gouverneurs de Banques Centrales) du Groupe étant prévue l'année prochaine.

Les trois régions qui forment le G24 sont représentées par le président du groupe, celui du 1er Vice Président et celui du deuxième vice-président. M. Joseph Sanussi, le gouverneur de la Banque Centrale de Nigérie occupe le poste de président du groupe, alors que M. Bifani, Directeur Général des Finances libanais et représentant du Liban est le premier vice-président, et M. Wietming le deuxième vice-président.

Le G24 opère sur deux niveaux: celui des ministres des Finances et des gouverneurs de Banques Centrales, et celui des représentants désignés par leur pays. Deux réunions préliminaires sont faites par an, la première pour le Comité Monétaire et Financier International (CMFI), l'autre pour le comité de développement commun affilié à la Banque Mondiale et au Fonds Monétaire International.

Le G24 met au point des études sur les problèmes monétaires et financiers sous la supervision du coordinateur Dani Rodrick de l'université Harvard. En 1994, le groupe forma une équipe technique issue des institutions de recherche dans les pays membres travaillant sous la direction du premier vice-président du G24, dans le but de parvenir à des suggestions et des propositions pouvant enrichir les discussions ayant lieu au niveau des ministres et deputés pendant les réunions.

Pays membres:
1.Afrique: Algérie, Côte d'Ivoire, Egypte, Ethiopie, Gabon, Ghinée, Nigérie, Afrique du Sud, et Congo Démocratique.
2.Amérique Latine et des Caraïbes: Argentine, Brésil, Colombie, Guatémala, Méxique, Péru, Trinidad et Tobbago, et Vénézuela.
3.Asie et pays en voie de développement de l'Europe: Inde, Iran, Liban, Pakistan, Philippines, Sri Lanka et Syrie.)

Pour plus d'informations sur le G24, visiter le site: www.G24.org

## Lancement du système douanier électronique NOOR - Najm Online Operations, à l'Institut des Finances

Sous le patronage, de son Exc. le ministre des Finances M. Fuad Siniora, Le système douanier électronique Noor, a été lancé 15 février 2002, en présence du Président et du membre du Conseil Supérieur des Douanes, Messieurs Akram Chédid et Oussama El Baba, ainsi que le Directeur Général des Douanes, le Général Assaad Ghanem.

L'inauguration a commencé par une minute de silence à la mémoire de M. Salim Nassif, le membre du Conseil Supérieur des Douanes décédé le mois passé. Après l'hymne national et l'hymne des Douanes, un documentaire résumant les pas de modernisation réalisés par l'administration des Douanes depuis 1994, les défis auxquels elle a fait face, ainsi que la généralisation du système NOOR et son évolution a été projeté.
Le chef du centre informatique, M. Georges Azar a ensuite présenté les caractéristiques du système Noor qui permet aux dédouaneurs et aux commerçants d'utiliser le système Najm électroniquement à partir de leur bureau, et qui leur permet aussi de remplir les déclarations douanières, de les envoyer électroniquement à l'Administration des Douanes du port et de l'aéroport, et de suivre leurs déclarations sans avoir à se déplacer vers les centres douaniers. M. Azar a de même évoqué les facilités que l'Administration des Douanes a offert au secteur privé, notamment la formation de plus de 250 personnes à l'utilisation du système NOOR dans le centre de formation spécialisé établi (depuis 24/9/2001) à l'Institut des Finances. L'allocution de M. Azar a été suivie par celle du représentant du secteur privé, le président du syndicat des dédouaneurs, M. Ghassan Soubra, qui a souligné l'importance de la collaboration entre secteurs public et privé. L'inauguration s'est terminée par la remise des diplômes et des permis d'utilisation du système NOOR.

### Les Formateurs

Coordinateur De Formation
M.Nadim Kanaan.

Rami Alaaridi.

Ariel Sadeddine.

Charbel Rizk.

### Système EDI-NOOR: Atelier de Travail

Le 7/5/2002, l'outil EDI destiné à augmenter la productivité et l'efficacité du système NOOR a été presenté aux utilisateurs du système ayant déja assisté à des formations dans le centre spécialisé à l'Institut.

*Détails sur le système EDI- NOOR dans le prochain numéro*

## Une formation sur les "Droits de Propriété Intellectuelle"

Dans le cadre des efforts du Liban pour adhérer à l'Organisation Mondiale du Commerce, et en coordination entre le ministère des Finances et celui de l'Economie, une formation a été organisée sur les Mesures Prises pour la Protection des Droits de Propriété Intellectuelle, du 23 au 30 janvier 2002, à l'Institut des Finances. La session a été animée par l'expert D. Ben Irvin, membre de l'Agence Américaine pour le Développement International -USAID, qui a présenté les principes des Droits de Propriété Intellectuelle à des groupes de dédouaneurs, de propriétaires de Droits et des agents douaniers.

## Réunion de douanes à l'Institut des Finances

Suite aux nouvelles nominations au sein de l'Administration des Douanes Libanaises, et au début de l'application de la TVA au Liban, une réunion d'orientation et de recommandations a eu lieu le 15 février 2002 à l'Institut des Finances, regroupant de hauts responsables et des membres du Conseil Supérieur des Douanes, présidé par le ministre des Finances M. Fouad Siniora. Cette réunion qui eut lieu en présence du président du Conseil Supérieur des Douanes M. Akram Chedid et du Directeur Général des Douanes le Général Assaad Ghanem a été consacrée à donner les instructions et recommandations en fonction des nouvelles nominations, dans le cadre d'un plan d'action visant à contrôler toute fraude aux frontières et à faciliter et simplifier les formalités.
La réunion a également porté sur des questions d'actualité notamment la TVA vu sa nouveauté et son rapport avec les douanes. Le ministre Siniora a souligné l'importance du rôle des Douanes à ce sujet, en particulier

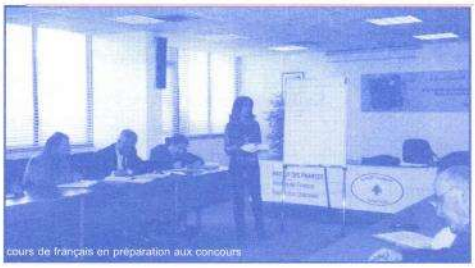

cours de français en préparation aux concours

suite aux modifications apportées aux tarifs douaniers. Il a également indiqué que l'Administration des Douanes Libanaises prévoit des concours pour les nominations aux postes de contrôleur en chef et contrôleur adjoint dans les mois prochains, afin d'insuffler le dynamisme nécessaire à l'administration.

Une cérémonie a été organisée le 26 avril 2002 à l'Institut des Finances en l'honneur de deux responsables des Douanes Libanaises, MM Ayman Ibrahim et Georges Mansour, en reconnaissance de leur loyauté et leurs efforts, et notamment leurs réalisations au cours des deux derniers mois dans la lutte contre la fraude.

## Inauguration du Registre Foncier de Beyrouth

Le ministre des Finances M. Fuad Siniora a inauguré officiellement le Registre Foncier de Beyrouth et son nouvel équipement informatique le vendredi 4 janvier 2002; cette étape faisant partie du projet global qui vise à informatiser et développer les services de l'ensemble des Registres Fonciers du Liban, financé par la Banque Mondiale et le Programme des Nations Unies pour le Développement -PNUD. A cette occasion, l'attestation foncière devenue instantanée grâce au nouveau système informatisé et qui nécessitait auparavant plus de trois jours, fut présentée, distinguée par le nouveau logo du Ministère des Finances.

Le système foncier informatisé contient des informations foncières regroupées par chapitres et classées dans un registre foncier intégral selon un système informatique développé basé sur le numéro du fonds. Ce système permettra de fournir des attestations en quelques minutes et renferme aussi bien l'histoire que les informations récentes sur le système foncier libanais. Il permettra de même d'effectuer électroniquement toutes les opérations de différents domaines fonciers, à savoir la vente et l'hypothèque. En effet, ce système ne se limite pas aux opérations foncières mais offre des services qui n'existaient pas telle la vérification électronique du bon fonctionnement des opérations et la correction des erreurs concernant par exemple le nom des régions foncières ou le nom des propriétaires. D'autre part, les plans du cadastre ont été développés et regroupés par chapitres, selon le numéro du fonds, dans un système similaire et complémentaire à celui du registre foncier. Cela permettra d'effectuer électroniquement les opérations de rattachement, de lotissement et de construction et de fournir des attestations foncières en quelques minutes. Des efforts se font pour appliquer ce système sur l'ensemble du territoire libanais selon un programme fixé par le Ministère.

### Comparaison entre l'attestation foncière préparée manuellement et l'attestation informatisée

**Attestation préparée manuellement**

1-Recherche du registre foncier.
2-Recherche de la page dans le registre foncier.
3-Inscription des informations trouvées dans le registre sur l'attestation.
4-Signature de l'attestation foncière.

Temps nécessaire pour accomplir l'opération: **3 jours**

**Attestation foncière informatisée**

1-Faire entrer le numéro du fonds.
2-Taper l'attestation foncière.
3-Signer l'attestation foncière.

Temps nécessaire pour accomplir l'opération: **quelques minutes**

## Création de la Direction Générale des Affaires foncières et ajournement de la résolution sur les transgressions de construction

Le comité administratif et judiciaire a adopté le 23/1/2002 le projet de loi, décret n. 6049, qui vise à créer une Direction Générale des Affaires Foncières au sein du Ministère des Finances, décrété par le Conseil des Ministres le 19/7/2001. La Direction Générale des Affaires Foncières est formée du Registre Foncier Central de chaque Mouhafaza, du service des fonds immeubles de l'Etat et du service du cadastre.
Le comité a d'autre part ajourné la résolution concernant le projet de loi décret n. 5615, du 5/6/2001 visant à prolonger l'application des dispositions de la loi n. 324/94 du 24/3/1994 (loi de règlement des litiges fonciers), la proposition de loi visant à permettre d'ajouter un bâtiment au-delà d'un autre déjà existant et à permettre de construire dans les fonds qui ne remplissent pas les conditions légales de construction dans les régions rurales non organisées, et la proposition de loi concernant l'aliénation des fonds du service national de construction.

## Fiançailles

- M. Haissam Bayrakdar (Mont Liban) et Mlle Maya Yamout

- Mlle Claudia Ghanimeh (Direction de la TVA) et M. Georges Abboud
- Mlle Gina Abou Faraj (Direction des Recettes) et M. Fadi Abou Faraj
- M. Georges Dib (contrôleur fiscal, Liban Nord) et Mlle Rania Sassine (contrôleur fiscal, Liban Nord)
- M. Michel Abdo et Mlle Ghada Khoury (contrôleur fiscal, Liban Nord)
- M. Taher Methem et Mlle Salma Al Ayoubi (contrôleur fiscal, Liban Nord)

## Mariages

- Mlle Ghada Ghamlouch (Direction des Recettes- Département de l'impôt sur le revenu) et M. Ali Khatib

- Mlle Sabah Khair El Dine (Direction des Recettes-Département de l'Impôt sur le Revenu) et M. Rabih Awad
- M. Toufic Abou Richa (contrôleur fiscal, Liban Nord) et Mlle Roula Sarkis (contrôleur fiscal, Liban Nord)
- M. Antoine Issa et Mlle Aline Tamer (contrôleur fiscal, Liban Nord)

## Naissances, Anniversaires

- Youssef, fils de Chantale Raffoul (contrôleur fiscal, Liban Nord)
- Maria, fille de Josiane Moussa (contrôleur fiscal, Liban Nord)

- Cybèle, fille de Maria Nelbendian khoury (controleur en chef, TVA)
- Jo, fils de Farida Mardini (contrôleur fiscal, Liban Nord)

- Nour, fille de Samah Al Ayoubi (contrôleur fiscal, Liban Nord)
- Simone, fille de Christian Haidar (contrôleur fiscal, Liban Nord)
- José Maria, fille de Antoine Aziza (contrôleur fiscal, Liban Nord)
- Ninar Ibrahim a fêté son deuxième anniversaire.

## Diplômes

Mlle Gisèle Bahsa (Contrôleur, Mont Liban-Département de l'impôt sur le revenu) a obtenu son D.E.A. en Finances de L'Université Saint Esprit de Kaslik (USEK)

## Cérémonie d'adieu

Le 22/3/2002, une cérémonie a été organisée en l'honneur de Mme Sabardage Haffar, Chef du bureau régional du Liban Nord, qui a pris sa retraite le 5/2/2002. Mme Ghenwa El Masri, représentant les fonctionnaires du Liban Nord, a prononcé un mot à l'occasion:

"...Vous étiez l'exemple même du sérieux et du courage... Nous vous félicitons pour vos réalisations et vos conseils... Nous vous présentons toute notre affection, et vous promettons de garder le bureau régional du Liban Nord le parfait exemple pour toutes les autres directions et services de l'Etat concernant la relation avec le public. Comment ne pas vous le promettre, alors que le nouveau chef de bureau n'est autre que M. Moustafa El Hajj (chef du bureau régional du Liban Nord par intérim depuis le 6/2/2002)?!... "

### Adieux

Mohammed Itani (contrôleur en chef, Liban Nord) s'est retiré de la fonction publique le 6/2/2002.

### Recrutements

Mlle Madona Boulos et Mlle Zeina Misk se sont joint à l'équipe de travail de l'Institut des Finances qui leur souhaite la bienvenue, et bonne chance!

### Session de formation au Fonds Monétaire Arabe

Les contrôleurs fiscaux, M.M. Charbel Chédrawi et Chadi Abou Chacra, ont participé à une session de formation organisée par l'Institut des Politiques Economiques sur "l'effet macroéconomique du budget", à Abou Dabi-Emirats Arabes Unis du 3 au 14 février 2002. Cette session a été effectuée au Fonds Monétaire Arabe, qui organise périodiquement des sessions et des programmes de formation en collaboration avec le Fonds Monétaire International. Des experts en taxation et en économie au Fonds Monétaire Arabe ont été les principaux locuteurs. M.M. Chédrawi et Abou Chakra ont fait une intervention, exposant la situation au Liban en ce qui concerne la réforme des dépenses publiques et du système fiscal. Ils ont aussi mis le point sur l'insistance du ministère des Finances à développer les capacités de ses fonctionnaires à travers la formation aux systèmes modernes.

Finalement, M.M. Chadi Abou Chakra et Charbel Chédrawi ont remercié tous ceux qui leur ont permis de participer à cette session de formation, notamment le Ministère des Finances, l'Institut des Finances, le Fonds Monétaire Arabe, ainsi que tous les experts économiques et financiers et les personnes ayant participé au succès de cette formation.

Rédaction et Production: Institut des Finances
Tel : 01-425148/9 Fax : 01-426860
Réalisation : Hala Kambris
Révision du texte arabe : Walid El Zein
Supervision : Lamia El Moubayed Bissat
Photographe : Ahmad Hossari, Int'l Pictures et autres
Création et mise en page: Jamis. gsm : 03 902168 - 01 334337
Ont participé à la rédaction et la révision : Manal Abdel Samad, Charbel Chedrawi, Rabih Farhat, Hassan Ghosn, Faysal Hajjar, Roula Talhouk, Wael Moukahal, Michella Rizk, Madona Boulos et toute l'équipe de l'IDF.

# Quart de Page

**Un Livre à la Bibliothèque des Finances**

**La TVA au Liban**
Bernard Fevry et Michel Gladu (bilingue français/anglais)
préface de S.Exc.M. Fuad Siniora

L'entrée en vigueur de la TVA au Liban le 1er février 2002 constitue un événement majeur pour l'économie de ce pays.
Quel est son principe? Comment s'applique-t-elle? Quelles en sont les conséquences pour les différentes fonctions de l'entreprise? Comment la maîtriser et en contrôler la bonne application?
Le lecteur trouvera dans ce livre (bilingue- français/anglais) une réponse à toutes ces questions à travers une initiation approfondie permettant de comprendre les mécanismes économiques juridiques et comptables. Il y trouvera également des cas pratiques d'application commentés.
Ce livre s'adresse donc à un large public : les professionnels de la comptabilité et de la finance, mais aussi les chefs d'entreprise et les étudiants.

Les auteurs Bernard Fevry- professeur à l'ESA (Beyrouth) et maître de conférences à HEC (Paris)- et Michel Gladu sont experts-comptables et spécialistes de la TVA en France. Ils ont également animé de nombreux séminaires sur ce thème au Liban.

**LA BIBLIOTHEQUE DES FINANCES OUVRE SES PORTES AU PUBLIC TOUS LES SAMEDIS! (8:30 -1:00)**

تعلن المكتبة المالية أنها تفتح أبوابها للجمهور أيام السبت! (الساعة الثامنة و النصف صباحا حتى الواحدة و النصف)

Statistiques: premier trimestre 2002

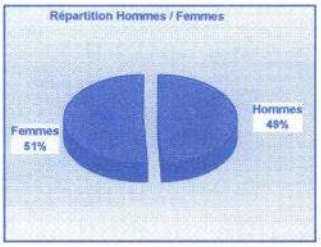


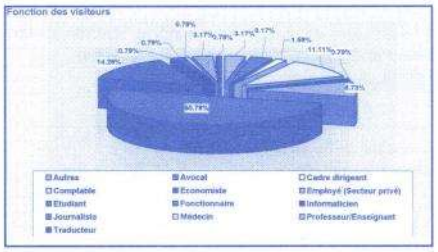

# Nouveaux Arrivages

**Special TVA**:

- Value Added Tax : a comparative approach in theory and practice/ Alan Schenk .- New York : Transnational publishers, 2001 716 p.

- The Modern VAT/ Liam Ebrill.- Washington: International Monetary Fund, 2001-23 p.
- Value-Added Taxes in Central and Eastern European Countries : a comparative survey and evaluation / OECD.- Paris : OECD,1999-161 p.
- Performance Results in Value Added Reporting/ Ahmed Riahi Belkaoui .- London : Quorum Books, 1999-175 p.
- الضريبة على القيمة المضافة / المرسي السيد حجازي .- بيروت: جامعة بيروت العربية، ٢٠٠١-١٣ ص .

**Donateur du mois:**
Un grand merci à l'Ambassade de France au Liban, pour la collection Juris-Classeur qui regroupe les sujets de fiscalité, droit, comptabilité, etc.

- Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 1999-2000/New York : United Nations, 2001-78 p.
- Trade facilitation and E-commerce in the ESCWA region Economic and Social Commission for Western Asia .- New York : United Nations,2001-74 p.

**Nouveau à la Bibliothèque des Finances**
Le Prix du Visiteur du Mois

- Budget Law 2002 - a brief note Ministry of Finance report; (February 19th, 2002).

- النصوص التنظيمية الصادرة عن مصرف لبنان .- بيروت: مصرف لبنان، ٦٥٠-٢٠٠١ ص .
- قانون النقد والتسليف: أهم النصوص القانونية المصرفية والمالية .- بيروت: مصرف لبنان ،٣٧١- ٢٠٠١ ص .

- العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية/علي توفيق الصادق أبوظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠١-٣٩٢ ص.

- تبييض الأموال والسرية المصرفية : الفساد أصل العلة / داود يوسف صبح .- بيروت : دار المنشورات الحقوقية صادر، ٦٧٢-٢٠٠١ ص .
- موسوعة ضريبة الدخل : شرح قانون ضريبة الدخل وقضاياها جميل ناصيف عطية .- بيروت : الشركة العالمية للكتاب،١٩٩٧ - ٨٢٢ص
- ألموازنة العامة و الموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٢

أصول وإجراءات إنجاز معاملات رسم الانتقال:

اطلبوا هذا الكتيّب الصادر عن وزارة المالية والمعهد المالي مجانا من المكتبة المالية، كما يمكن الاطلاع عليه على موقع المعهد www.if.org.lb

**Nouveau CD-ROM:**

- قانون النقد والتسليف والنصوص التنظيمية الصادرة عن مصرف لبنان. بيروت: مصرف لبنان، ٢٠٠١.

Supplement Spécial TVA

Hadith El Malia - N 13 - juin 2002

## Direction de la TVA
### Inauguration

**Premier février 2002: jour J, fixé par le ministère des Finances pour le début de l'application de la TVA, pris au sérieux par certains, moins par d'autres, qui se référaient à quelque expérience avec le secteur public... Prouvant sa crédibilité, la Direction de la TVA a commencé à recevoir les demandes d'enregistrement des contribuables dans son nouvel établissement dès le 9 décembre 2002, avant l'application effective de la taxe.**

Il est prévu que cette Direction devienne une des sections les plus modernes du ministère des Finances, vu son équipement en ordinateurs récents et la formation intensive des fonctionnaires (139 jours, en trois étapes: formation générale, informatique, et spécialisée - TVA) avant d'entamer le travail, afin qu'ils puissent répondre à toutes les interrogations des contribuables en ce qui concerne la TVA; ceci à longueur de journée, puisque les fonctionnaires travaillent de 8:00 à 17:00 pour faciliter les formalités et réduire la pression exercée par la foule. Plusieurs départements ont été créés afin d'organiser le travail et de distribuer les consultations, notamment suite à la redistribution faite récemment (suivant l'organigramme ci-dessous)

## Sondage et Statistiques sur la TVA

**Afin de recenser l'avis des contribuables sur la TVA, l'équipe de "Hadith El Malia" s'est adressée à un échantillon représentatif pour sonder les opinions en général, en attendant de resserrer les questionnaires et de les restreindre par secteurs dans les prochains numéros dans le but de transmettre opinions et problèmes avec précision. Cette opération faciliterait la mission du Ministère des Finances, dans le cadre des efforts entrepris pour mieux servir le citoyen, et faciliter les formalités. Les questionnaires ont mis le point sur 6 sujets principaux: comment le contribuable comprend la taxe et son point de vue; le contribuable et son activité; les difficultés auxquelles le contribuable fait face; les formalités d'enregistrement et le fonctionnement du travail à la Direction; les fonctionnaires et leur attitude vis-à-vis le contribuable; et enfin, comment obtenir des informations et la relation avec la Direction.**

En ce qui concerne le premier thème, la majorité des recensés considèrent que cette taxe est pour le bien du pays et le Trésor, à condition que les sommes collectées soient investies au bon endroit, comprenant très bien les dimensions et l'importance de son rendement sur l'économie libanaise. Mais, quant au concept de la taxe, la confusion était claire. La TVA était perçue par un nombre des sujets recensés non seulement comme une taxe sur la consommation, mais aussi sur l'investissement, les ventes, voire l'exportation. Le taux de la taxe (10%), quant à lui, n'a pas été considéré comme un taux juste, sans pour autant qu'un substitut n'aie été suggéré.

Pour ce qui est du contribuable et son activité, les statistiques ont été établies suivant deux questionnaires par activité; la majorité pense que les activités exemptées devraient être reconsidérées. N'empêche qu'une petite partie des recensés croit qu'elles sont suffisantes. A partir de ce sondage, nous avons pu déduire que les enregistrés optionnellement ont choisi s'intégrer dans le système de la nouvelle taxe pour deux raisons principales: la détaxe et la situation actuelle. A noter que les enregistrés obligatoirement voient que la détaxe est la principale raison pour laquelle un enregistré optionnel doit intégrer cette taxe.

Les difficultés rencontrées par les contribuables se centrent autour de l'incompréhension du consommateur à la taxe et son fonctionnement. Une part minime des contribuables recensés a mentionné avoir fait face à des problèmes avec la Direction.

Le quatrième sujet qui a porté sur les formalités d'enregistrement et sur le fonctionnement du travail dans cette Direction quant à l'étape de transition, a affirmé que les recensés avaient accompli leur formalités pendant la période indiquée par la Direction, notant que la circulation de leurs dossiers a été rapide et facile. Quant au fonctionnement du travail à la Direction en général, c'était "très bien". Il est important de noter qu'un bon nombre de contribuables ne savait presque rien du fonctionnement du travail ayant confié son dossier à son avocat ou à son comptable.

Deux mots seulement pourront résumer l'impression qu'avait laissé l'attitude des fonctionnaires à la nouvelle Direction chez les contribuables: "aimable et courtois". Un contribuable a même dit que l'attitude était "aimable à vous surprendre!!!" D'après ce sondage, l'équipe TVA s'est entièrement mise à la disposition des contribuables pour les aider et répondre à leurs besoins. Cette équipe paraît pour la plupart des recensés, capable de diriger cette nouvelle taxe. Quant au sujet des contrôleurs chargés de visiter les entreprises- "visites sur le terrain", il était clair que ce fut considéré comme une très bonne idée; les contrôleurs ayant été jugés comme considérablement utiles en donnant des informations et des explications aux contribuables, leur expliquant la loi et tout ce qui leur est ambigu.

Nous pourrons résumer le dernier sujet sur lequel a porté ce questionnaire, comment obtenir des informations et la relation avec la Direction, par le fait que la nouvelle Direction, par ses différents bureaux, a joué un rôle très important dans l'explication des ambiguïtés et des difficultés de la loi; qu'elle a été prête à donner les informations demandées de façon adéquate en général et dans des délais raisonnables.
A noter qu'un certain nombre de contribuables s'est plaint du retard de l'issue de certains décrets en relation avec leur activité, qui restent en suspens. Finalement, nous avons pu constater que beaucoup de contribuables avaient participé à des séminaires -"utiles" -sur la taxe sur la valeur ajoutée,

organisés par la Direction à l'Institut des Finances ou dans d'autres endroits. De ce fait, il faut signaler le rôle qu'ont joué les syndicats dans la préparation et l'organisation de séminaires, en collaboration avec la Direction.

Michella Rizk

**Conférence de presse**

Le Ministre des Finances M.Siniora a tenu le Vendredi 17 Mai 2002 à la direction de la TVA une conférence de presse pour annoncer les premiers résultats de la TVA.

Bilan: les recettes ont été plus importantes que prévu au début de l'année, quelque 168 milliards et demie de L.L.

## L'information fiscale: un facteur essentiel dans l'application de la TVA

**Dans le cadre des campagnes d'information fiscale entreprises par la Direction de la TVA pour expliquer la notion de TVA et son mode d'application au public, une centaine de séminaires d'introduction à la TVA ont été récemment organisés en collaboration avec les autorités économiques concernées, chacune en présence de 70 à 100 personnes.**

En début de conférence, les spécificités de la Taxe étaient présentées, de même que les objectifs de son application et les modes de calcul et de prélèvement avec des exemples pratiques. Les particularités de la TVA au Liban étaient également évoquées, quant à l'assujettissement, l'enregistrement dû ou optionnel pour les personnes y trouvant intérêt pour des conditions spécifiques comme le droit d'escompte qui empêche l'effet cumulatif de la taxe, et qui limite les coûts par rapport au commerçant assujetti.

Par la suite, les principales exemptions étaient exposées, établies pour des raisons sociales et dans l'intérêt des familles à faible revenu. Aussi le secteur de la médecine est-il exempté dans sa totalité, de même que les services sanitaires, les équipements médicaux et les médicaments. Le secteur de l'enseignement est également exempté, ainsi que les manuels, les publications et les services qui s'y rapportent. Un large panier d'exemptions recouvre aussi des produits de consommation telle la farine, le sucre, la viande, le poisson, les produits laitiers, et autres exemptions qui forment 55% des consommations, voire 63% des consommations des familles à revenu limité. Ceci limite l'effet de la TVA sur les prix, dont la hausse ne devrait dépasser en moyenne 4,5 % par famille et pour une seule fois seulement, vu la possibilité de soustraire la taxe sur toutes les étapes de distribution, donc d'empêcher ses effets cumulatifs.

Etant une taxe indirecte sur la consommation imposée autant sur les produits importés que sur les produits de fabrication locale, la TVA devrait avoir un apport positif au Trésor Public, avec plus de 800 milliards de LL de revenus, l'équivalent de 3% du Produit National Brut, ce qui aiderait à gérer la Dette Publique.

Une autre raison de l'application de la TVA est la relative limitation de l'ensemble de la charge fiscale au Liban, comparé aux pays à niveau économique similaire. Ainsi, les statistiques de l'année 2000 montrent que cette charge, c'est-à-dire la proportion de l'ensemble des taxes directes et indirectes du P.N.B., ne dépasse pas 13%, alors qu'elle dépasse 20% dans les pays environnants dans des situations économiques similaires, et 40% dans les pays industrialisés.

Les présentations se terminaient par un exposé sur la structure de la Direction de la TVA et sur l'assignation des tâches qui s'y fait et par les questions du public, en général relatives aux assujettissements et exemptions. Nous avons aussi remarqué l'intérêt général pour la forme de la facture et du mode de notification de la TVA dessus, et autres questions dont les réponses concises et nettes dissipaient toute confusion.

**23/1/2002: Rencontre avec les propriétaires de "Supermarkets" pour expliquer la TVA**
**25/1/2002: conférence d'initiation à la TVA adressée aux personnes travaillant dans les hôpitaux**
**...et près de 100 autres conférences faisant partie de la campagne d'information sur la TVA**

La campagne d'information n'avait pas seulement pour cible les commerçants assujettis ; le consommateur final était également concerné par ces sessions puisque c'est sur lui que retombe finalement le poids de la TVA et que par conséquent il devrait bénéficier d'une certaine "éducation fiscale".

Dans ce cadre, des conférences ont été organisées, suivies de près par les médias, pour initier les citoyens à leurs droits et obligations et éviter qu'ils ne tombent victime de leur ignorance et supporter injustement des taxes supplémentaires. Ainsi, le consommateur doit avant tout s'enquérir des points suivants:

- l'assujettissement du commerçant qui cherche à lui faire subir la TVA, à travers le certificat d'enregistrement du commerçant;
- payer la taxe sur les produits assujettis seulement et s'assurer qu'ils ne sont pas exemptés,
- au taux unique de 10%, pas plus.

C'est pour cette raison qu'une liste des exemptions a été mise à la disposition du consommateur, de même que la possibilité de consulter le site du ministère sur Internet pour s'informer sur la loi et les décrets y relatifs. De même, une série de programmes télévisés, chacun axé sur un secteur, ont été prévus pour exposer l'effet de la TVA sur ce secteur et ses exemptions, et discuter des sujets intéressant le consommateur et le commerçant.

Les contrôleurs de la Direction de la TVA- service d'Audit et de Détaxe- prennent en charge les visites "sur le terrain", aux assujettis enregistrés; parcourent le marché et visitent les sociétés afin de vérifier la bonne application de la TVA et le respect des obligations fiscales quant à l'émission des factures conformes à la loi, la mise en évidence du certificat d'enregistrement et le suivi des cahiers des contribuables et les bénéfices réels et autres.

Finalement, il faut dire que le Liban, plus particulièrement le ministère Libanais des Finances, a fait un énorme pas du fait de la promulgation de la loi de la TVA, et par son application dans les délais fixés. Reste à poursuivre les efforts dans ce sens et à avoir la volonté de permettre à son administration de réussir.

Manal Abdel Samad Najd
Contrôleur en Chef

Dans le cadre des efforts d'initiation à la TVA, et vu la demande croissante des contrôleurs et des fonctionnaires des différentes directions et régions, des formations intensives ont été organisées à l'Institut des Finances en coordination avec la Direction de la TVA.
Les formations furent adaptées aux besoins des directions; la première (6 - 7 mars 2002) étant adressée aux fonctionnaires de l'Ordonnancement, du Trésor et de la Dette Publique, en présence de plus d'une centaine de fonctionnaires, suivie dans la semaine suivante par une session adressée à une audience de 40 fonctionnaires des bureaux régionaux et par une session similaire adressée aux fonctionnaires de la Compabilité publique, et du Budget. Ces sessions vont être suivies d'autres similaires, elles ont été animées par des contrôleurs en chef de la Direction de la TVA, dont Mme Manal Abdel Samad, Messieurs Wael Khaddage et Mounir Bardawil.

## ■ Le saviez-vous?

### Un simple rappel des détails à vérifier:

- Le numéro d'enregistrement et une copie du certificat d'enregistrement de l'entreprise ou du commerçant à la Direction de la TVA.
- Une facture officielle où le numéro d'enregistrement apparaît, avec les détails des prix et une mention des produits soumis à la taxe, de même que le montant de celle-ci pour chacun et son taux (10 % seulement).
- Ne jamais payer la taxe sur des produits exemptés.

A noter que des contrôleurs du ministère de l'Economie - Service des Droits du Consommateur, après avoir suivi des formations spécialisées à l'Institut des Finances, font actuellement des visites de contrôle afin de vérifier la conformité à la Taxe et sa bonne application, et pour sanctionner toute infraction.

*Depuis avril 2002, les fonctionnaires portent cravate et costume, carte bien en evidence, pour bien recevoir.*

Thumbs.db